الفصل الثاني

وضع الجيش المصري داخل النظام السياسي للدولة

« لن يعرف إلى أين يذهب..
ذلك الذي لا يعرف من أين جاء.. »
توفيق الحكيم

(١) كيف تحكم الدولة سيطرتها على الجيش؟

الجيش هو أخطر مؤسسة في الدولة الوطنية، طالما انفرد بالقوة العسكرية المطلقة داخل الدولة، وهو ما يشكل في طبيعة تكوينه مصدر للخطورة، مما دعت الحكمة في إبعاده عن الاشتراك في النظام السياسي للدولة؛ ليقتصر دوره على إدارة العمليات الحربية، حتى صار قرار الحرب نفسه من شأن المؤسسات السياسية المختصة.

ويظل الخوف من خطر خروج الجيش عن دوره المحدد، بسبب طبيعة تكوينه، وانفراده بالقوة والقدرة التي تمكنه من فرض إرادته وسلطانه على الدولة، حتى أصبح هذا الخوف هو الشغل الشاغل للسلطة الحاكمة لأي دولة.. ترى.. من يكبح جماح هؤلاء الرجال المالكين لزمام الجيش، من التطلع إلى السلطة والسيطرة على البلاد؟!

علاوة على ما يحتمل من انحراف أحد القادة أو الضباط الذين يملكون بعض عناصر السيطرة والسلطة في الجيش، أو المؤتمنين على أسراره إلى جانب العدو والتعاون معه - بما يتضمنه من كافة سبل الانحراف والتعاون - الأمر الذي يضاعف من اهتمام السلطة الحاكمة ويدفعها للبحث عن الوسائل والإجراءات التي تؤمن الدولة من هذا الخطر.

على أن نتائج هذه البحوث تركزت في التوصل إلي بعض الإجراءات لضمان ولاء قادة وضباط الجيش للسلطة الحاكمة للدولة.. فإذا ما نجحت الدولة في اختيار قادة وضباط لجيشها يدينون لها بالولاء والطاعة والإخلاص، ضمنت بالتالي: استقرار الوضع في الجيش، وعدم عصيانه عن سيطرتها، حتى أنه يُمكننا تلخيص ما تهدف إليه كل هذه الإجراءات في كلمة واحدة هي:"**الولاء**":

وأهم الإجراءات التي تضمن ولاء القادة والضباط الأتي:

(أ) **اختيار القادة والضباط**، بداية من اختيار طلبة الكليات العسكرية من الأفراد الوطنيين ذوي السمعة الحسنة، حتى دقة اختيار القادة والضباط لكافة المناصب القيادية والمراكز الحساسة، من الضباط الذين يثبت شدة ولاءهم وإخلاصهم للنظام الحاكم، وتدخل تقارير المخابرات والأمن كعنصر حاسم في هذا الاختيار،مع استمرار تغلغل أفراد المخابرات والأمن بين القادة والضباط لمعرفة ما يدور بينهم للتبليغ عن أي عناصر يشتبه في عدائها للنظام الحاكم، وبالتالي سرعة التخلص منهم، الأمر الذي يضمن عدم وجود أي خلايا لتنظيمات سياسية معادية لنظام الدولة داخل الجيش.

(ب) **غرس الإيمان في جميع القادة الضباط بأيديولوجية الدولة وصلاحية النظام الحاكم**، وأنه يحقق مصالح الأمة من وجهة نظر النظام الحاكم.

(ج) **اهتمام الدولة بمصالح الجيش**، ومنها أن تكون مرتبات الجند والقادة من أهم بنود الميزانية التي لا تمس بالتخفيض، مع عدم تأخير صرفها عن مواعيدها، علاوة على منح الامتيازات لكبار القادة الذين عرفوا بولائهم الشديد وإخلاصهم لنظام الدولة حتى أنه عند خروجهم من الخدمة، يتم تعيينهم في مناصب قيادية في الدولة مثل "محافظين"، رؤساء هيئات حكومية، سفراء... الخ. الأمر الذي يدفع بقية القادة إلى الاقتداء بهم، وإظهار الطاعة والولاء للنظام الحاكم لينالوا مثلهم.

(د) بالرغم من أن طاعة القائد واجبة على جميع من تحت قيادته في جميع الظروف، إلا أن القانون استثنى أمراً واحداً يتعلق بقلب نظام الحكم أو القيام بأي عمل معادي للنظام، وحيث تتحول طاعة القائد - في هذه الحالة - إلى جريمة يحاسبوا عليها، باعتبارهم شركاء لهذا القائد الذي خرج عن طاعة القانون والنظام الحاكم.... **"لا طاعة لقائد في عصيان الحاكم"**.

(٢) الولاء رأس البلاء ومنبع الابتلاءات:

نجاح نظام الحكم الوطنى للدولة القومية ذات السيادة الكاملة فى اكتساب ثقة وولاء قادة وضباط جيشه الوطنى، هو أمر طبيعى، حين يحقق أسباب الولاء، وفى ظروف الاستقرار السياسى للدولة.

وعلى العكس، حين تفقد الدولة سيادتها، وتقع تحت نظام حكم استعماري، فإن مبدأ "الولاء" لنظام الحكم يتحول إلى مبدأ غير أخلاقي، حيث توجب طبائع الأمور عدم الولاء لأعداء الوطن.

كذلك فى ظروف عدم الاستقرار السياسى، مثل إندلاع ثورة ونجاحها فى تغيير نظام الحكم، فإن ولاء أفراد الشعب - بما فيهم أفراد الجيش - غالبا ما ينقسم بين النظامين "السابق والجديد"، حيث يعبرّ كل نظام منهما عن طموحات ورغبات ومصالح كل قسم من قسمى المجتمع، مثلما حدث فى ثورة الضباط الاحرار عام ١٩٥٢.

وقد ضاعف من خطورة انقسام "الولاء" فى ثورة الضباط الاحرار، إرتباط النظام السابق بالاستعمار البريطانى حيث تداخلت مصالحه مع مصالح المعسكر الغربى الأمريكى تداخل وثيق، مما شكل هذا الانقسام خطورة على الأمن القومى المصرى.

(أ) لمن كان ولاء الجيش المصري أثناء الاحتلال البريطاني (قبل ثورة ٥٢)؟

انتقت سلطة الاحتلال البريطانى أفراد مصريين " ساسة وزعماء ليديروا آليات نظامه الاستعمارى لحكم مصر، بما يضمن ولاءهم له... ذلك أن الشيطان لن يعجز أن يجد له أعوان مخلصين فى أى مكان وزمان، وخلال أكثر من ٧٢ عام كوّن الاستعمار منهم طبقة ارستقراطية داخل المجتمع، غرس فيها القيم والمبادئ الثقافية الأوربية التى تضمن له استمرار ولاءها المطلق.

والجدير بالاعتبار، النظر لموقف مشابه مثل نظام الحكم الحالى فى العراق الخاضع لسلطة الاحتلال الأمريكى، وكيف اختار المستعمرون الأمريكيون حكام وساسة عراقيون ليديروا آليات النظام الاستعمارى، لتنفيذ كل الخطوط الاستراتيجية الامريكية بما يضمن مصالحهم داخل العراق، وهو ما يعطينا التصور الصحيح لما كان عليه نظام الحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى، وقتما قامت ثورة الضباط الاحرار عام ١٩٥٢. وكانت سلطة الاحتلال قد وضعت نظامها لحكم مصر فى شكل دولة ملكية ليبرالية واعتبرت "الملك" رمزا للنظام.

أما من الناحية الموضوعية فإن الملك ونظامه، لم يكونا - في حقيقة الأمر - إلا عنصرٌ من عناصر السيطرة البريطانية المحتلة لمصر، فطالما كانت مصر فاقدة للسيادة، فإن مليكها **المعظم فاروق الأول** لم يكن يملك، مثل أي مصري آخر إلا

الخضوع لسيطرة وإرادة بريطانيا، التي كانت تحدد له دوره ومهامه، فيما يحقق لها مصالحها واستراتيجيتها العليا، وبالتالي وضعت بريطانيا كل الإجراءات التي تضمن ولاء الجيش منذ وطئت أقدامها أرض مصر، بهزيمة عرابي فقامت بتسريح بقايا الجيش المصري، لتنشئ بدلاً منه جيشاً آخر على أسس وقواعد يضمنا لها الولاء المطلق، فقامت بالآتي:

- اختيار نسبة كبيرة من ضباط الجيش المصري من ضباط بريطانيين[1] وكذلك تعيين جنرال بريطاني، ليتولى منصب القائد العام للجيش المصري، واستمر هذا الوضع حتى قتل الجنرال سيرلي ستاك عام ١٩٢٣ على يد أحد المصريين فلم تعين بريطانيا[2] جنرالاً بريطانياً آخراً بدلاً منه واكتفت بإسناد جميع مهام واختصاصات قائد الجيش المصري للمفتش الإنجليزي.
- ثم بدأت في تقليل أعداد الضباط الإنجليز، داخل صفوف الجيش المصري، منذ عام ١٩٣٠، ليحل محلهم ضباط مصريون أكثر ولاءاً لبريطانيا من الضباط الإنجليز حتى اقتصرت في النهاية على ما يسمى بالبعثة العسكرية البريطانية، والتي كان بيدها كل شئ في الجيش المصري، باعتبار التسمية فقط، أما المضمون فعلى ما هو عليه سابقاً من السيطرة المطلقة لبريطانيا على مقاليد الأمور في الجيش المصري، مع تغلغل البوليس السري داخل وحدات الجيش، لإمكان سرعة التخلص ممن يشتبه في ميوله الوطنية، وطالما صبغت بريطانيا كل العناصر المشكلة للجيش المصري بالصبغة البريطانية، اعتباراً من التنظيم والتسليح، والمهمات، والتلقين المعنوي، الأيديولوجية والعقيدة القتالية والطرق والتقنيات التعليمية..... إلخ.

بمعنى أن كل شئ في الجيش المصري من الألف إلى الياء من بريطانيا. بالإضافة إلى الغزو الفكري للضباط، بتصوير بريطانيا كأعظم قوة في العالم، ومع المبالغة الشديدة في الدعاية لدرجة الإبهار والقهر النفسي، الأمر الذي شكل داخل نفوس الضباط ولاء التابع الضعيف، الذي لا حول له ولا قوة، أمام سيده القوى الجبار المتغطرس.

---

(١) **عبدالعظيم رمضان**، السياسة والجيش، ص٣٨ - ٣٩.

(٢) نفس المرجع، ص٢١٢.

- **كتب حافظ إسماعيل**[1]:

« فلم تكن المدرسة الحربية حتى آنذاك تتجاوز ١٢ ـ ١٥ طالباً، وبطبيعة الحال، فقد كان انفراد بريطانيا بمسئولية الدفاع عن مصر يضفى على جيشنا طابع الرمزية، ويجعل من تعزيزه أمراً لا مبرر له بل وخطرا، لا يمكن لبريطانيا أن تقلل من شأنه، ولهذا بقى الجيش أداة حفاظ على النظام، تحت اشراف جيش الاحتلال منذ مقامه في مصر، وأغلقت الأبواب من ورائنا لكي تبدأ ستة أسابيع من التدريب في شبه عزلة كاملة، وانقطعت خلالها صلتنا بالعالم الخارجي. وتم معها تطويعنا للحياة الجديدة حيث "**لا ولاء إلا لملك مصر**" ».

- **كتب أ. هيكل**[2]:

« في البداية فإن الجيوش العربية جديدة النشأة، يعود تاريخها في الواقع إلى فترة الثلاثينيات من هذا القرن العشرين، فقد نشأت جميعاً كجيوش في أعقاب عملية الاستقلال الصوري، التي حصلت عليها بعض الدول العربية، باتفاقيات عرجاء مع القوى الاستعمارية المحتلة، ففي هذه الفترة ظهر الجيش المصري والجيش العراقي والجيش السوري، ونشأت كلها تحت قيادات أجنبية، من ضباط يمثلون قوى الاحتلال قبل تمثيلهم للوطن الذي يتولون قيادة جيوشه، بل ودونما أي قدر من الولاء له».

- **ويقول أيضاً**[3]:

« وحتى بعد أن ارتخت قبضة القوات الأجنبية على مختلف الجيوش العربية فإن هذه الجيوش اعتبرت جيشاً خاصاً للملك، بل إن القائد العام للجيش المصري سنة ١٩٥٠ وهو الفريق أ. **محمد حيدر باشا**، أصدر قراراً شهيراً غيَّر بموجبه شعار الجيش المصري فبدلا من الشعار القديم وهو: "**الله ـ الوطن ـ الملك**" أعيد الترتيب في الشعار الجديد فأصبح .. "**الله ـ الملك ـ الوطن**" ».

عاماً بعد عام .. وجيلاً بعد جيل .. وعلى مدى ٧٢ عاما، هم عمر الاحتلال البريطاني، رسَّخت بريطانيا داخل الجيش المصري فكر وثقافة الولاء والانتماء لها

---

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص١٥ – ١٦.

(٢) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨١٠ .

(٣) **محمد حسنين هيكل**، الانفجار، ص٨١٠.

حتى أصبح من القادة والضباط المصريين من يدينون لها بالولاء المطلق، مصريون الجنسية بريطانيو الانتماء، أكثر مما ينتمي أهالي بريطانيا الوطنيون.

ونجحت بريطانيا في تحقيق استقرار أوضاع الجيش المصري، بنجاحها في اختيار قادة وضباط، اشترطت شدة ولاءهم لها، واستمر هذا الاستقرار ما برحت بريطانيا في تحقيق أسباب الولاء، حتى إذا ما كان من اتفاقية ١٩٣٦، والتي نصت على الاستقلال - الصوري - لمصر، حيث أرخت سلطة الاحتلال قبضتها الشديدة على الجيش، مما أتاحت الفرصة لدخول عدد من المصريين الوطنيين الكليات العسكرية، وبدأت تظهر، بالتالي بوادر الفكر الوطني داخل الجيش بعد أن كان الجيش هو آخر معقل يتكلم عن الوطنية، حتى أفرز هذا الفكر عن تنظيم الضباط الأحرار، ثم بتغلغل خلايا الضباط الأحرار، وسيطرتهم على الجيش، كان نجاحهم في الاستيلاء على السلطة.

الخلاصة:

لم يكن تكوين بريطانيا طبقة ليبرالية فى مصر لتدير آليات سلطة الاحتلال، وتسيطر على مقدرات المجتمع المصرى "سياسيا وأقتصاديا وإجتماعيا" لتأمين وجود قواتها أثناء فترة الاحتلال؛ بقدر ما هو لتأمين استمرار نفوذها ونفوذ المعسكر الغربي في مصر لما بعد الجلاء عنها، وهو أمر منطقي، ما برحت مصر تملك خطورة موقعها الاستراتيجي، وطالما ظلّ للمعسكر الغربي مصالح استراتيجية في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أحداً لا يستطيع إنكار وجود شبكة من العملاء لبريطانيا والمعسكر الأمريكى داخل الجيش المصري - كأمر منطقى - في ظل تلك الظروف التي أشرنا إليها.

(ب) لمن كان ولاء الجيش المصري في عصر الثورة ٥٢؟

فجأة.. قامت ثورة ٥٢ واستولى الضباط الأحرار على السلطة في مصر، وإذا بهم يطردون الملك .. ملك مصر المعظم .. **فاروق الأول**، ليعتلي على قمة السلطة البكباشي **جمال عبدالناصر** !!.. أحد أبناء عائلة متوسطة من صعيد مصر.

ولكن كيف يتقبل قادة وضباط الجيش المصري هذه التغييرات الجذرية طالما زرع النظام الملكي في عقول العسكريين صورة الملك على اعتبارها تمثل الرمز؟.. رمز الوطن.. فمنذ لحظة دخول[1] الطالب الكلية الحربية الملكية يلقن بأنه "لا ولاء

(١) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص١٦.

إلا للملك"، ثم يكون القسم بالإخلاص والولاء للملك .. ثم أناشيد الفداء للملك.. ومع ربط الملك بالنظام الملكي وزرع الإيمان في نفوسهم بسلامة وصلاحية أسس وقواعد هذا النظام بكل محتوياته من نظام اقتصادي ونظام اجتماعي ونظام سياسي وتعدد الأحزاب والقوانين .. الخ. لقد كان إيمان القادة والضباط بهذا النظام عن عقيدة تشكل أهم أسباب الولاء والوفاء لهذا النظام، حتى الإيمان بفلسفة تبرير الاحتلال البريطاني لبلادنا على أنه لحمايتنا من تدخل القوى الطامعة في خيراتنا.

ولما كان تغيير عقيدة الإنسان ومبادئه.. هو أمر شديد الصعوبة.. ولا نقول أمراً مستحيلاً، فقد لجأت جميع الثورات إلى حل جذري لعلاج هذا الأمر، مثلما فعلت الثورة الفرنسية عند استخدامها المقصلة، أو ثورة إيران عندما لجأت لإعدام جميع قادة وضباط الجيش الإيراني، وكذلك فعلت جميع الثورات ـ عدا ثورة عبدالناصر الرومانسية ـ بإعدام جميع القيادات السياسية والعسكرية، التي تشكل أهم مقومات عناصر وأركان النظام القديم، حتى تضمن استقرار النظام الجديد.

وقد فرضت هذه الرومانسية على ثورة ٥٢، لوجود قوات الاحتلال البريطاني[1] في مصر، وبالتالي عدم انفراد الضباط الأحرار بالأمر، وكيف يكون لهم مطلق التصرف في وجود القوات البريطانية؟ وعلى العكس كان عليهم لضمان نجاح الثورة، عدم الاصطدام ببريطانيا؛ وذلك بإعلان تجديد واستمرار التبعية لها وللمعسكر الغربي، وما يتبع ذلك من عدم التعرض للقادة والضباط المعروفين بولائهم لبريطانيا. الأمر الذي خلق الظروف الملائمة لتواجد التيارين المتعاديين معاً في مكان واحد.. في أخطر مؤسسة وطنية في الدولة.

والنتيجة هي: انقسام ولاء القادة والضباط إلى تيارين، أحدهما: للنظام الحاكم الجديد ومبادئ ثورة ٥٢، والآخر: هو استمرار الولاء والإخلاص للنظام الملكي السابق، الأمر الذي صنع من التيار الأخير دوافع الثورة المضادة للعمل على إرجاعه مرة أخرى.

بمعنى آخر أنه بسبب عدم استطاعة ثورة ١٩٥٢ التخلص من الأعداد الكبيرة من القادة والضباط الذين يدينون بالولاء المطلق للنظام الملكي والمعسكر الغربي، كان ولا بد أن يظهر تنظيم يضم كل هذه العناصر المؤمنة بفكر الثورة المضادة، فكان تنظيم **"شلة المشير"**.

---

(١) كانت القوة البريطانية وقت قيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ تبلغ ٨٠ ألف جندي بريطاني.

(٣) (شلة المشير) تنظيم سياسي:

لم تكن أهداف الثورة المضادة في إرجاع النظام السابق يمثل سوى عودة نظام فاسد ثبت عدم صلاحيته، على حساب نظام وطني يمثل مصالح كافة عناصر الأمة المصرية، عدا شريحة صغيرة من المجتمع، وبالتالي لم يجد التيار المعادي للثورة مجرد الجرأة للدعوة إلى هذا الفكر الفاسد، أمام روح الوطنية الجارفة التي فجرتها ثورة الضباط الأحرار والنظام الناصري بزعامة جمال عبدالناصر صاحب الجاذبية الشخصية الطاغية، التي سرعان ما اكتسبت شعبية جماهير الشعب المصري، الأمر الذي حتم عليهم المناورة التكتيكية واللجوء إلى فكرة قديمة، يلجأ أليها الضعفاء والجبناء، وذلك بعدم إظهار حقيقة ما في صدورهم من العداء للنظام. وعلى العكس إظهار شدة الولاء والإخلاص والإيمان بكل ما يؤمن به جمهور الشعب المصري وهو الثورة ومبادئها، ومن خلال المبالغة في هذا الأمر، أمكنهم ركوب موجة الثورة والاعتلاء على ظهورها، حتى وصلوا إلي نقاط الضعف والقوة فيها، الأمر الذي وفّر لهم أسباب ومقومات التخطيط السليم للاستيلاء على الثورة وتدميرها، بدون مواجهة معها، وبالتالي تحقيق هدفهم النهائي، وأملهم المنشود في تغيير النظام إلى سابق عهده. ذلك أنهم وبسرعة اكتشفوا أخطر نقطة ضعف للثورة، المشير عبدالحكيم عامر القائد العام للجيش والرجل الثاني للثورة، بما يملكه من جوانب عاطفية وحب للسيطرة والسلطة، تشكل في مضمونها الشخصية المثالية، التي يسهل استمالتها واحتوائها وتوجيهها إلى حيث يشاءون، فدبروا، وأحكموا التدبير، بإثارتهم لجوانب الضعف في شخصيته بدفعه وحثه على مشاركة عبدالناصر في الحكم، وأن عليه حتى يصل إلى هدفه أن يملك الوسيلة لإرغام عبدالناصر، وفرض إرادته عليه لقبول هذا الأمر، وهو ما يستلزم فصل الجيش عن سلطة عبدالناصر والدولة، لينفرد هو بالسيطرة علي القوة العسكرية- وهي الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من تحقيق هدفه- . الأمر الذي يستلزم إنشاء تنظيم يتولي تخطيط وإدارة الأعمال التي تحقق هذا الهدف، ثم ما كان في اختيارهم لاسم التنظيم ما يؤكد على فلسفتهم في عدم كشف وإعلان أهدافهم، ليظهر وكأنه تنظيم اجتماعي ليس له أي أهداف سياسية، فكان اسم "شلة المشير" الذي يوحي بأنه يهدف للصحبة والصداقة بين كبار القادة.

وكانت قوة وخطورة التنظيم - "**شلة المشير**" - فى إحتوائه على مجموعة من الضباط الاحرار علاوة على المشير عبدالحكيم عامر، كقائد عام للجيش، الرجل

الثاني للثورة، وبالتالي ظهر التنظيم أمام النقاد والرأى العام على أنه انقسام حقيقى داخل تنظيم الضباط الاحرار وقادة ثورة ١٩٥٢، وكان أهم أهداف التنظيم فصل الجيش عن سلطة الدولة، حتى ينفرد المشير عامر وشلته بالسيطرة علي الجيش، ليتحول هذا الهدف إلى وسيلة لتحقيق باقى أهدافهم وقد كان آخرها الاستيلاء على الحكم وتغيير النظام إلى سابق عهده (وهو موضوع الفصل الثالث عشر من الجزء الثاني للكتاب).

(٤) فصل الجيش عن سلطة الدولة:

صورة أشبه بالجيش المملوكي في عصر محمد على، قبل مذبحته الشهيرة سنة ١٨١١م أو أشبه بالصور المتكررة في عصور انحطاط الدولة وضعفها، عندما يفقد الحاكم سلطانه على قادة الجيش، فيعبث الجيش بالنظام والقانون، ويفرض نفوذه على البلاد. وقد قامت "**شلة المشير**" بعدة إجراءات لفصل الجيش عن الدولة منها:

- صناعة القائد الأسطوري كرمز للقوات المسلحة، وهو القائد العام المشير عبدالحكيم عامر ليتضاءل بجانبه نفوذ الشخصية الكارزمية للزعيم جمال عبدالناصر داخل صفوف القوات المسلحة، فرسموا صورة لشخصية مثالية لقائد يتمتع بكل خصال الشخصية المتكاملة للقائد في الثقافة العربية، من سمات الشجاعة والنبل والجود والعطاء والمروءة والشهامة، وأظهروا هذه الصورة من خلال الدعاية بكل الوسائل عن سلوكيات وتصرفات القائد، التي تؤكد هذه الصفات وذلك بتقديم كل أنواع الرعاية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة باسم المشير عبدالحكيم عامر، ثم بإغداقهم المنح المالية والهدايا، والأوسمة والنياشين بلا حساب على القادة والضباط باسم القائد العام المشير عبدالحكيم عامر.. وساعدهم في ذلك تخصيص[1] ميزانية نثرية حجمها منذ عام ١٩٦٢ ـ عام ١٩٦٧، من ١,٥ ـ ٢ مليون جنيه سنويا تحت بند الشئون المعنوية، حتى وصل الأمر إلي أن أي ضابط كان يدخل إلي مكتب المشير عبدالحكيم عامر فى شكوى أو لطلب خاص، إلاّ وتزال شكواه أو يجاب طلبه في الحال، دون اعتبار لاستحقاقه لهذا الطلب، حتى أصبح الأب الروحي لجميع أفراد القوات المسلحة، أو كأنه شخصية أسطورية خيالية، أشبه بشخصية بابا نويل في التراث الأوربي، ولو أن

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص١٧٠.

الحظ صادفك وقابلته، كأنك عثرت على الفانوس السحري، الذي يخرج منه العفريت المارد يقول: "شوبيك، لبيك، عبدك وبين إيديك" ليجيب لك عن كل ما تطلبه في طرفة عين.

ولما قد سدت جميع الطرق وأحكم غلق جميع المنافذ للوصول إلي هذا القائد الأسطوري إلا من طريق واحد، هو شلة المشير، مع اعتبارهم شلتة وأصدقاؤه وأصفياؤه، فلابد لك حتى تصل إلي هدفك أن تسلك هذا الطريق.

- المبالغة الشديدة في إعلان حماسهم للثورة والإخلاص للوطن لكسب ثقة أفراد الجيش، وساعدهم في هذا الأمر: التفافهم حول المشير عبدالحكيم عامر أشد رجال الثورة ثورية، ومع اعتبار أنفسهم أصدقاؤه وأصفياؤه فبالتالي كيف لا يتحولوا إلى ثوريين تأثرا به، ومن يجرؤ على أن يشك في إخلاص رجال المشير وأصدقائه، أو يدعى أنه أكثر إخلاصا وثورية منهم، واستمروا في مبالغتهم الشديدة، حتى فرضوا أنفسهم حراسا وجنودا لتأمين الثورة من أعدائها المندسين سواء داخل الجيش أو داخل الشعب، وساعده في هذا الدور انضمام بعض الضباط الأحرار للتنظيم، الأمر الذي أحدث خلطاً في الأمور، حتى لم يعد هناك تمييز، بين الثوري والمعادى للثورة، وبين الوطني وغير الوطني، ما دام الجميع يعلنون إخلاصهم للوطن، ولمبادئ الثورة. ثم ما كان من إنشاء خلايا لتنظيم "شلة المشير" داخل جميع وحدات الجيش، وذلك من خلال توزيع الضباط الذين يدينون بالولاء المطلق "لشلة المشير" داخل جميع وحدات الجيش، مع تنظيم هؤلاء القادة والضباط ـ لسهولة السيطرة عليهم ـ في مجموعات سميت أيضاً "**شلل**"، كل شلة باسم أحد أعضاء الشلة، لتحمل معنى الصحبة والصداقة للخداع والتضليل بنفس الأسلوب الفلسفي للتنظيم.

- **وكتب الفريق الحديدى[1]:**

> « والواقع أن كلمة "الولاء" هذه كلمة مرنة لها أكثر من وجه، وقد حار في تفسيرها الضباط، وربما المدنيون أيضا في قطاعاتهم، حيث لم يكن واضحا تماما أي تفسير لهذا الولاء، الولاء لمن بالتحديد؟ ما هي مظاهره؟ ومن هم بالذات أهل الولاء؟ وما هي العلاقة الحقيقية بين "صاحب الولاء" و"أهل الولاء"؟ ما علاقة

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص١٤.

بعضهم بالبعض الآخر؟ وإلى أي اتجاه عسكري أو سياسي أو حتى مذهبي تسير قافلتهم؟.

أسئلة كثيرة متشعبة ليس لها إجابات واضحة محددة، بل ليس لها مجيب، وإجابتها متروكة للتقدير الشخصي وللماحية الضابط وذكائه، ومع ذلك فإن اجتهاد المفسرين وتحليلهم للمواقف التي مروا بها أو سمعوا عنها أو عاشوها، وصل بهم إلى أن أول مظاهر الولاء، هو ضرورة ارتباط الضابط بإحدى " الشلل " الموجودة، وربط نفسه بها مهما كانت رتبته أو القيادة التي يتولاها، بل مهما كانت المظاهر الأخلاقية لأعضاء الشلة التي انضم إليها.

فانتماء الضابط إلي إحدى "**الشلل**" يعنى ولاءه لها، وبالتالي لأهل الولاء، وكانت خيوط الولاء كلها تتجمع في النهاية في يد من بيدهم الأمر في القوات المسلحة، الذين يمنعون ويمنحون ويحللون ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو حتى يعتقلون ».

أبرز الفريق "**الحديدى**" تشكيل الشلل الفرعية، كخلايا بشبكة واسعة يتغلغل أعضاؤها - قادة وضباط - داخل وحدات الجيش، بهدف السيطرة على وحدات الجيش من خلال هؤلاء القادة والضباط المؤمنين بالولاء المطلق لشلة المشير، وتتجمع خيوط هذه الخلايا في نهايتها العليا في يد من بيدهم الأمر الذين يمنحون، ويمنعون، ويحللون، ويحرمون، بل ويفصلون من الخدمة أو يعتقلون ويعنى بهم مجموعة كبار القادة الذين يشكلون "**شلة المشير**" لتصنع هذه الصورة حدود وأبعاد تنظيم سياسي كامل.

(٥) مشاركة (شلة المشير) حكومة الثورة فى حكم مصر:

يستطيع المحلل لأحداث عصر ثورة ١٩٥٢ ان يميز أربعة مراحل من مراحل الصراع مرت بها الثورة، كل منها تختلف عن الأخريات.

الأولى: مرحلة الصراع لفرض فكر ومبادئ الثورة بزعامة جمال عبدالناصر على آليات نظام الحكم السابق، واعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وتبدأ المرحلة منذ قيام الثورة فى ١٩٥٢/٧/٢٣ وتنتهى نهاية حرب ١٩٥٦ أى فى بداية عام ١٩٥٧.

الثانية: مرحلة انقسام وحدة الصف المصرى بين الجيش بقيادة المشير عبدالحكيم عامر وحكومة الثورة برئاسة جمال عبدالناصر، وفيها بداية انقسام سلطة

الدولة وظهور آلية الجيش "**للهدم والتخريب**"، بجانب آلية حكومة الثورة "**للبناء والتعمير**"، وتبدأ المرحلة من بداية عام ١٩٥٧ وحتى منتصف عام ١٩٦٤

الثالثة: مرحلة استبداد "**شلة المشير**" بالسلطة، ويظهر فيها انطلاق آلية الجيش بالعمل على تخريب وهدم منجزات وأعمال حكومة الثورة بالإضافة إلى تخريب أجهزة ومرافق الدولة، وتبدأ المرحلة منذ منتصف عام ١٩٦٤ وحتى نهاية معركة ١٩٦٧.

الرابعة: مرحلة النكسة وفيها الصراع لإعادة بناء وإعداد الدولة لمواجهة تحدى العدو الامريكى الصهيونى، وتعتبر أحد الفترات المشرقة فى تاريخ مصر، تم فيها أعظم الأعمال التى يمكن أن تقوم بها أمة لاستعادة قوتها وإعداد نفسها لحرب التحرير وتبدأ المرحلة من نهاية الحرب فى ١٩٦٧/٧/١٠ وحتى وفاة الزعيم فى ٢٨ / ٩ / ١٩٧٠.

وسوف نسلط الضوء على مرحلتين فقط، هما الثانية، والثالثة، واللتان تقاسمت فيهما حكومة الثورة برئاسة عبدالناصر و "شلة المشير" حكم مصر.

(أ) مرحلة انقسام وحدة الصف المصرى بين الجيش وحكومة الثورة:

"**الولاء**" .. والحرص الشديد على اختيار قائد للجيش يشترط فيه الاخلاص، لمبادئ الثورة، والولاء لحكومة الثورة . لضمان الاستقرار السياسى للدولة . كان الأساس فى إجماع أعضاء مجلس قيادة الثورة على اختيار الرجل الثاني للثورة "**عبدالحكيم عامر**" قائدا عاما للجيش، لم يكن يدروا أن الأقدار كانت قد رهنت مستقبل ومصير الثورة في هذا الاختيار، ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع أن أبعاد وجوانب خصال شخصية عبدالحكيم عامر يمكن أن تصنع خنجرا مسموما في ظهر الثورة.

وساعدت الظروف السياسية بوجود قوات الاحتلال منذ وقت قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى جلائهم عام ١٩٥٥ علي عدم تطهير الجيش من العناصر الغير وطنية، وهو الأمر الذي هيأ ظروف تثبيت جذور الصداقة الوطيدة بين العناصر المعادية للثورة، وعبدالحكيم عامر القائد العام - الرجل الثاني للثورة - وبالتالي امتلك "**عبدالحكيم عامر**" ولاء كلا التيارين.

على أن أول موقف كشف عن وجود علاقة تواطؤ بين عبدالحكيم عامر وكبار القادة المعادين للثورة تحت مسمى "الصداقة" عندما انحاز بجانبهم، ورفض أوامر الرئيس جمال عبدالناصر لمحاكمتهم على ما ارتكبوه من جنايات جسيمة في حرب ١٩٥٦.

- **وقد كتب أ. عبدالله امام[١] تعليق النقاد على هذا الحدث:**

« هل كان عبدالناصر قادراً على اتخاذ القرار - محاسبة القادة على أخطائهم في حرب ١٩٥٦ - تنفيذه وتحمل مسئولية النتائج المحتملة، وأولها أن يترك المشير عامر موقعه في الجيش، وربما في الحياة السياسية كلها؟.

هناك رأيان:

الأول: يقول إن عبدالناصر لم يكن قادرا على اتخاذ مثل هذا القرار لأن نتائجه لم تكن في صالح استمرار النظام، حيث إن هذه القيادات العسكرية والقيادات الأصغر التابعة لها ترتبط بالمشير عامر ارتباطا شخصيا، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطانها المستمدة منه، وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج، فالأمر لم يكن متعلقا بشخص المشير ولا بقادة الأسلحة الثلاثة ولكنه كان معقدا إلى درجة أنه يمكن أن يمتد إلى كثير من ضباط القوات المسلحة.

الثاني: يقول الرأي الثاني إن عبدالناصر وقد، بدأ سلم الصعود الشعبي والجماهيرى كان يستطيع بما تكوّن له من رصيد لدى الجماهير أن يتخذ القرار، وسوف يجد لدى الجماهير الحماية اللازمة.

وعلى أي حال فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا ونحن نرجح كفة أي من الرأيين أن الجماهير غير المنظمة لا يمكن أن يثمر حماسها عن شئ إيجابي وفعال ».

كان موقف المشير عبدالحكيم عامر مع كبار قادة الجيش فيما ارتكبوه في حرب ١٩٥٦م حين وضعهم تحت مظلة حمايته؛ ما شجعهم على الاستمرار في العمل على احتوائه، وتجميع كافة عناصر التيار المعادى للثورة داخل الجيش فى تنظيم سياسي، فكانت فكرة إنشاء تنظيم "شلة المشير" ثم ما كان من تأسيس

(١) **عبدالله إمام**، ناصر و عامر، ص٥٦.

كل من جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٧م برئاسة صلاح نصر، وكان يشغل مدير مكتب المشير وجهاز الأمن برئاسة شمس بدران، وهما دعامتي تنظيم "شلة المشير"

ونجحت "**شلة المشير**" في أن تفرض نفسها كسلطة ثانية من خلال العمل فى سرية وخفاء وتحت عباءة واسم المشير عامر، وكانت أخطر أعمالها فصل الوحدة بين مصر وسوريا في نهاية عام ١٩٦١م. وقد قام الرئيس عبدالناصر بمحاولات عديدة لاعادة سيطرة الدولة على الجيش، ولكنه فشل، لأن الانقسام كان مبنيا على اختلاف فى الفكر والمبادئ والعقيدة الأيدلوجية، ونذكر أنه نجح فى أحد محاولاته إقناع المشير عامر بالتخلي عن قيادة الجيش لصالح الثورة والوطن، على أن يتولى منصباً سياسياً بدلا منه[١]، ولكن المشير عامر رجع عن موافقته على هذا العرض لأن تنظيم "شلة المشير" رفض تنازله عن قيادة الجيش[٢].. حيث قامت "شلة المشير" بتحريك مظاهرة عسكرية[٣] داخل مبنى القيادة من كبار القادة في صورة عصيان عسكري، ضد سلطة الدولة، وطالبوا بعودة المشير عامر لقيادة الجيش، الأمر الذي فرض على عبدالناصر - تقديراً لخطورة الموقف - إعادة المشير عامر إلى قيادة الجيش.

كان نجاح تنظيم "شلة المشير" في تحريك العصيان العسكري ضد الدولة وعبدالناصر هو ما يكشف عن نجاح "شلة المشير" من تحقيق سيطرتها على وحدات الجيش المصري، المبنية على أساس عقيدة الولاء المطلق للمشير عبدالحكيم عامر، كقائد عام، وشلته كهيئة قيادة له، وهو الأمر الذي حول الجيش المصري إلى جيش مملوكي لا يخضع للدولة، وبالتالي امتلكت "**شلة المشير**" كتنظيم سياسي القوة العسكرية، وهي الأداة التي مكنتها من فرض إرادتها على الدولة، والتدخل في شئونها وأنظمتها، كسلطة ثانية تشارك مع الحكومة في حكم البلاد.

- **كتب أ. وجيه أبوذكرى**[٤]:

« استطاع عامر بشخصيه إبن البلد، أن يحوّل القوات المسلحة إلى قبيلة هو شيخها، ولقد حاول عبدالناصر عقب كل فشل للمشير أن يبعده عن القوات المسلحة فلم يتمكن، وظل خائفا منه حتى انتهت مصر بنكسة عام ١٩٦٧م

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ - ص٣٢ - ٣٣.
(٢) نفس المرجع، ص٣٣.
(٣) نفس المرجع، ص٣٤.
(٤) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص٧١.

ووصل الأمر إلى أن المشير عبدالحكيم عامر أصبح أقوى منه، يفرض رأيه، ويفرض رجاله، وعلى عبدالناصر أن يطيع كل ما يطلبه ».

والملاحظ عند تحليل أحداث هذه الفترة، يجد أن "شلة المشير" كانت حريصة على ممارسة سلطاتها من خلال المشير عبدالحكيم عامر شخصيا، وهو السبب الذى جعل هذه الفترة لصالح حكومة الثورة، طالما كان اجمالى أعمال الهدم والتخريب لآلية "شلة المشير" أقل بكثير من أعمال البناء والتعمير لحكومة الثورة، وذلك لأن شخصية المشير عامر، كانت تتنازعها الجانب العاطفى بين صداقته للرئيس جمال عبدالناصر وصداقته "لشلة المشير" وكان فى اكثر الأحيان تتفق آرائه مع ما يؤمن به من مبادئ وفكر عبدالناصر، حتى يمكننا ان نوصفها بمرحلة سيطرة التيار الثورى بزعامة عبدالناصر.

(ب) مرحلة استبداد "شلة المشير" بالسلطة:

عرفت هذه المرحلة بفترة تسلط "مراكز القوى" على الحياة السياسية فى مصر، وارتبطت هذه المرحلة بصورة مباشرة مع تولى المقدم شمس بدران منصب مدير مكتب المشير عامر فى منتصف عام ١٩٦٤، وحيث ارتبط هذا الحدث بتغيير فى استراتيجيات وآليات وديناميات تنظيم "شلة المشير" وأهمها ممارسة التنظيم لسلطاته مباشرة من خلال شمس بدران متخطين المشير عامر، مع ظهور كبار القادة - أعضاء التنظيم - "كمراكز قوى" تسيطر على الحياة السياسية فى مصر.

الأمر الذي شَكّل خطورة على استقرار الدولة السياسي، لفرض إرادتهم على الدولة بصورة مباشرة، كسلطة تشارك في حكم البلاد مع الحكومة، وقامت "شلة المشير" بتنظيم عملها كسلطة من خلال مكتب المشير عامر، وبدأ مكتب المشير يمارس سلطاته كسلطة ثانية تحكم مصر، بإصدار أول خطاب أرسله إبن بدران مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر مباشرة[1] إلى الشركات المؤمّمة؛ لإيقاف شغل أي وظائف بها إلا بعد الرجوع إلى مكتب المشير عامر .. حتى كان هذا الخطاب مثار مناقشة بين الرئيس عبدالناصر وعبداللطيف البغدادي - أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة - فيما إذا كان المشير عبدالحكيم عامر هو الذي أمر بإرسال الخطاب، أم أن شمس بدران أرسله مباشرة، بدون علم المشير عامر.

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٧٠.

واستمر مكتب المشير عامر يفرض سيطرته على أجهزة وأنشطة الدولة، حتى ما كان من صدور أوامر وقرارات "شلة المشير" من الأجهزة الرسمية للدولة، وهو الأمر الذي لم يكن يعنى سوى فرض إرادة الأقوى على الحكومة وعلى رئيسها، حين أخفى هذا الأمر عن الرأي العام بهدف إبعاد الشعب عن الاشتراك في الصراع الدائر لحين تسويته، وساعد على عدم اكتشاف الشعب الصورة الحقيقية لنظام الحكم ثنائي الآلية، أو الصدع والشرخ الخطير الذي حدث في كيان النظام، طالما كان تعيين الضباط "كسفراء، رؤساء مجالس مدن، أمناء بالاتحاد الاشتراكي، رؤساء شركات، ومديري مصانع .. الخ" من خلال تصديق الرئيس جمال عبدالناصر، وهو ما لم يكن يعنى موافقته عليها بقدر ما يعنى فرضها عليه بقوة الجيش. ومع ذلك... فلسنا بصدد نقد هذه القضية، بقدر ما هو سرد لأمور قد وقعت وتاريخ قد مضى.

- **كتب الفريق الحديدى[1]:**

« أما أن يسمح لضباط الجيش بالاشتغال بالموضوعات السياسية الداخلية، فلن تكون النتيجة إلا الإضرار بمصالح الوطن العليا، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الانتهازيين والمغامرين، وفى بعض الأحيان أمام الخونة المارقين، ولعل التجربة التي مرت بها ثورة ٢٣ يوليه عام ١٩٥٢م تؤكد لنا هذا الرأي ».

- **وكتب أ. وجيه أبو ذكرى[2]:**

عن أن هناك رأى جدير بالدراسة من ضمنه: « شكل المشير عامر حكومة تحكم مصر تتكون من: شمس بدران، صلاح نصر، الفريق صدقي محمود، الفريق سليمان عزت.

وسيطرت على القطاع العام وعلى الكثير من الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، بل وأكثر من هذا بدأت تسجل كل مكالمات رئيس الجمهورية، وكافة المسئولين في مصر، حتى أن الرئيس عبدالناصر فكر في تركيب تليفونات خاصة يصعب مراقبتها، وخاصة التى تصل بينه وبين كبار المسئولين فى الدولة، وأكثر من هذا كانت حكومة المشير عبدالحكيم عامر، قد وصلت إلي حد

(١) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٠٤.
(٢) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص١٩٥ – ١٩٦.

إقصاء كل من له صلة بالرئيس عبدالناصر فى القوات المسلحة، أو تسلبه اختصاصاته ».

- **وكتب أيضا**[1]:

« ووصل الأمر بحكومة المشير عبدالحكيم عامر كما يقول الكاتب الصحفى "**حمدى لطفى**" فى كتابه "**مأساة عبدالحكيم عامر**" أن حكومة عامر القوية قد هددت عبدالناصر ذات مرة، بنفيه إلى يوغسلافيا، وكان عبدالناصر يخشى هذه التهديدات، لأنه يعلم إمكانيات حكومة عامر فى تنفيذ هذه التهديدات ».

وكان الأسوأ فى تدخلات حكومة المشير عامر هي: التدخل فى الحياة الاجتماعية والسياسية للشعب المصري، من خلال ما عرف باسم "الأمن" لحماية الثورة من أعدائها المندسين داخل المجتمع المصري، وخصصت "شلة المشير" جهازين للعمل لهدم وتخريب المجتمع المصري تحت مسمى "الأمن" أحدهما: جهاز المخابرات العامة برئاسة "صلاح نصر" والذي كان يعمل تحت السيطرة المباشرة لمكتب المشير عامر، بالرغم من تبعيته للدولة من الناحية الرسمية أو الشكلية، وكان "صلاح نصر" يعمل مديرا لمكتب المشير قبل تعينه مديرا للمخابرات العامة.

أما الجهاز الثاني هو جهاز الأمن الذي أنشأه ابن بدران مدير مكتب المشير، وضم لهذا الجهاز إدارة المباحث الجنائية، وإدارة المخابرات الحربية وإدارة الشرطة العسكرية، وبهذا التنظيم تدخل إبن بدران فى الحياة الاجتماعية للشعب، وقام بأفظع الجرائم، حتى أنه قام بنفسه بممارسة أفظع أنواع التعذيب، مع أفراد جماعة الإخوان المسلمين تحت ما ادعاه من مسمى "الأمن" وتحقيق مصلحة الدولة العليا.

- **يقول ابن بدران**[2] **أثناء محاكمته:**

« أنني أتحمل المسئولية الكاملة، عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب فى القضايا التي أشرفت على التحقيق فيها .. فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت فى بعض الحالات، للحصول على المعلومات من المتهمين، فقد كان ذلك **يستهدف مصلحة عليا، وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار، والنسف.**

---

(١) نفس المرجع، ص١٩٦.

(٢) **عبدالله إمام**، ناصر وعامر، ص٤٠.

وقد كان بوسعي أن أبرئ نفسي، وأقول أنا أيضاً إنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك **ولكنني لا أقولها، بل فعلت ما فعلت عن قناعة**».

- **يقول أ. موسى صبري**[1]:

« ويؤكد كل الثقاة... أن قضية الأخوان المسلمين ـ التي أعدم فيها سيد قطب ـ كانت من اختراع شمس بدران، وزبانية البوليس الحربي، وكان التعذيب في القضية هو قمة المأساة ».

ولما انحسرت أعمال القهر والتسلط على مقدرات الشعب في الأعمال التي خرجت من مكتب المشير، وبالأخص في جهازي الأمن، سواء المخابرات العامة، أو جهاز الأمن والذين يديرهما "صلاح نصر" وابن بدران، قد شملت هذه الأعمال والاعتقالات والمحاكمات العسكرية التعسفية، مصادرة الأموال، وضع الممتلكات تحت الحراسة، السجن، حتى الإعدام، وبالتالي كشفت كل هذه الأعمال عن أبعاد مضمون آلية الجيش في أنها آلية للهدم والتخريب، وقد حسبت هذه الآلية على النظام الناصري، وبالتالي ظهر النظام الناصري يتضمن آليتين "آلية الدولة للبناء والتعمير، وآلية الجيش للهدم والتخريب".

- **كتب أ. وجيه أبو ذكرى**[2]:

« مع بداية عام ١٩٦٦م، كانت القيادة السياسية فى واد، والقيادة العسكرية فى واد آخر، وتحولت الحكومة برئاسة عبدالناصر إلى حكومة (لا حول لها ولا قوة)، وأصبحت القيادة العسكرية هي التي تتحكم في مقدرات البشر، وتحولت القوات المصرية إلى ما يشبه قوات الاحتلال الأجنبية، بل إن البعض يقول: إن قوات الاحتلال كانت أرحم على الشعب من قواته المسلحة، ولقد ساءت العلاقة بين الجيش والشعب إلى أدنى حد، وكان رجال المشير عامر يشبهون التتار في معاملتهم مع الناس، بل يمكن أن يقال: إنهم اغتالوا الأمل في نفوس البشر، بحيث لم يعد الإنسان المصري في ذلك الزمن آمنا على نفسه أو بيته، أو عرضه، لقد أطلقت يد المخابرات العامة في اعتقال ما تشاء من البشر أو بدون سبب

(١) **وجيه أبوذكري**، مذبحة الأبرياء، ص١٠٨.
(٢) نفس المرجع، ص٩٩.

يذكر، يساق المواطن إلى المعتقلات البعيدة في الطور بسيناء، في الواحات، في السجن الحربي، في سجن المخابرات العامة، ولم يخرج أحد من السجن سليما ».

(٦) مسئولية الرئيس عبدالناصر فى محاسبة كبار قادة الجيش:

القضية كانت محل جدل فى موجة الهجوم الأعلامى الضارى الذى استهدف الرئيس عبدالناصر، حين استطاع أصحاب هذا الرأى خلط الحقائق، بعرض القضية بالإيحاء كأنها فى ظروف وأوضاع دولة مستقرة سياسيا، حيث يملك رئيس السلطة التنفيذية إقالة أى قائد فى الجيش، وتعيين آخر بدلا منه، بما فيهم القائد العام، كذلك محاسبة أى فرد داخل الجيش... وفى هذه الحالة يصبح الرئيس عبدالناصر مسئول أمام الشعب المصرى عن كل تصرفات قادة الجيش، طالما غضّ الطرف عن أخطائهم، وتركهم يعبثون بالنظام والقانون، ويشيعوا فى الأرض الفساد.

وطالما أن الظروف والأوضاع هى الأسباب التى تحكم مسار أى قضية وتؤدى بها إلى نتيجة محددة، فإننا قد نصل إلى نتيجة مضللة طالما قدمت القضية لنا فى ظروف وأوضاع غير حقيقية... ذلك لأن "**ما بنى على باطل فهو باطل**".

الثورة.. استيلاء تنظيم الضباط الاحرار على الحكم.. طرد الملك فاروق، تغير النظام الملكي إلى جمهوري .. جلاء قوات الاحتلال البريطاني والاستقلال.... اشتعال الصراع الفكرى داخل المجتمع .. لأى النظامين "القديم أم الجديد" ينبغى أن يكون "الولاء" .. نظام جديد فى طور التكوين لا يملك المقومات أو الآليات الأساسية.. توجس أفراد المجتمع من النظام الجديد.. كلها عناصر تصنع ظروف لعدم الاستقرار السياسي لأى دولة.. وبالتالى عدم قدرة الحكومة على توفير أسباب الولاء لها.

إذن حتى نصل إلى حكم سليم فى هذه القضية، يتحتم علينا أن نضعها فى سياقها السليم... كيف نجح عبدالناصر فى الاستيلاء على الحكم.. وطرد "الملك" إلى ايطاليا؟!.. لأنه نجح فى السيطرة على الجيش من خلال تنظيم "الضباط الأحرار".

نعم بقوة الجيش استطاع البكباشي جمال عبدالناصر الوصول إلي السلطة وتغيير نظام الدولة، وبدون نجاحه في السيطرة علي الجيش، فهو مجرد بكباشي أركان حرب في الجيش المصري - لا يملك سوي تأدية مهام وظيفته كمدرس في كلية أركان حرب الملكية.

وتتكرر الصورة حينما نجح المشير عبدالحكيم عامر في السيطرة علي الجيش من خلال تنظيم "شلة المشير" والضباط الاحرار، وأصبح يملك قوة الجيش

التي هي الوسيلة للاستيلاء علي السلطة وبالتالي فرض سلطانه، علي الدولة وشارك مع حكومة الثورة في حكم البلاد، وتدخل في كل شؤن الدولة وكان في استطاعته أن يستأثر بالحكم بمفرده، وأن يطرد الحاكم الرئيس عبدالناصر إلي إيطاليا.. حدث هذا حينما جلس عبدالناصر علي كرسى الحكم مكان الملك فاروق، والمشير عبدالحكيم عامر سيطر علي زمام الجيش بدل من البكباشى جمال عبدالناصر.. إنه المنطق والقوانين التي تحكم نظام الحياة.

فإذا أردنا أن نغالط أنفسنا لنقول أن الرئيس عبدالناصر كان يستطيع إقالة المشير عامر، فكأننا نقول أن الملك فاروق كان يستطيع إقالة البكباشي جمال عبدالناصر صباح يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ !!.. ذلك أن القوانين والنواميس التي تحكم نظام الحياة واحدة في الحالتين.

يستطيع أي قائد حين يملك زمام السيطرة علي الجيش أن يستولي علي حكم مصر ويطرد الحاكم إلي إيطاليا.. ولا يمنعه من التطلع إلي السلطة إلا اقتناعه الشخصي باستحقاق هذا الحاكم لحكم البلاد، وكفاءة نظامه أو الحب والإخلاص والوفاء لشخص الحاكم، والأمران تحت مسمي واحد هو الولاء، وهو الأمر الذي منع المشير عامر من الإطاحة بالرئيس عبدالناصر، ليكتفي بمشاركته في الحكم، إرضاءاً لشهوة حب السيطرة والتسلط، التي كانت تتحكم في تصرفاته.

أما من ناحية المسئولية القانونية التى أقرتها جميع الدساتير والقوانين فى العالم، أنه طالما ليس هناك سلطة بلا قوة تفرض هذه السلطة، باعتبارها شرط لازم لها، فإنه بالتالي تسقط مسئولية رئيس الجمهورية أمام القانون عند فقده سيطرته على الجيش عند تمرده أو عصيانه أوامر الحكومة، كأمر لا يقبل الجدل، وطالما ثبت بصورة قاطعة انفصال الجيش عن حكومة الثورة، فإن المسئولية تسقط تلقائيا عن حكومة عبدالناصر، لتنتقل إلى صاحب السلطة الفعلية، وهو تنظيم "شلة المشير" صاحب القوة الفعلية المستندة على قوة الجيش.

اما عن تنظيم "شلة المشير" فقد كان له أهداف خاصة ومنهج وبرنامج عمل وكان الاستيلاء علي الحكم آخر أهدافهم، وقد قاموا بالفعل بمحاولة الاستيلاء علي الحكم بعد هزيمة ١٩٦٧، وفشلوا - (وهو ما سنشير إليه في فصل لاحق من الكتاب حتي لا نخرج عن موضوعنا الحالي) - واستمر الهجوم الإعلامي في المغالطة، حتي ما كان من إعلان أن ما يملكه عبدالناصر من شعبية ومساندة جماهيرية

كانت تمكنه من أن يتحدى الجيش المصري، هو كلام للتضليل طالما لا يستند علي أى دليل أو حجة، ذلك لأن عبدالناصر لم يكن قد أنشأ تنظيما سياسياً قوياً، يستطيع القيام بهذا الدور، وعلى العكس من التنظيمات السياسية المعادية له، والتي حلها عبدالناصر، ظلّ لها التأثير القوى على المجتمع المصري، الأمر الذي يعطيها الفرصة لتأييد الجناح الآخر للثورة، بقيادة المشير وهو الجناح الأقوى، للإطاحة به أملاً في الحصول على أي امتيازات سياسية، بمقتضى هذا التأييد، الأمر الذي قد يسبب فى فتنة واندلاع حرب أهلية بين مؤيد ومعارض لهذا الجناح أو ذلك الجناح، ومع ذلك فإنه... ومن النادر أن نجد في التاريخ من الحكام من تحدى قائد جيشه... فما كان من **إبراهيم باشا**[1] حاكم مصر الذي ذبحه قادة جيشه وعلقوا رأسه على باب زويلة، أو **تـوران شاه** الذي قتل على يد جيشه المملوكي .. أما **الخديوي إسماعيل** فقد أذعن لجميع طلبات **أحمد عرابي** قائد الجيش المصري، الذي خرج عن طاعته، وكذلك فعل **جمال عبدالناصر** حاكم مصر، الذي استجاب وأذعن لكل طلبات قائد جيشه المشير **عبدالحكيم عامر**.

ثم تلوها بقضية أخرى فى صيغة سؤال استنكاري: أما كان من الأفضل والأكرم لعبدالناصر أن يستقيل ويترك الحكم، طالما أنه لا يملك القدرة على فرض سيطرة الدولة على الجيش، وبالتالي لا يملك أن يوقف آلية الجيش للهدم والتخريب؟

- **ذكر السيد أنور السادات**[2] :

« أنه دخل مكتب الرئيس جمال عبدالناصر، فرأه جلساً وقد وضع رأسه بين يديه، حزيناً مهموماً، وظل يراقبه لمدة دقيقتين، حتى سأله: (مالك شايل الدنيا على دماغك ليه يا جمال)؟ قال عبدالناصر: أيوه، فعلا أنا شايل الدنيا على دماغي... يا أنور البلد بتحكمها عصابة، وأنا مستحيل أكمل بهذا الشكل.... أنا أبقى الرئيس المسئول، واللي بيحكم هو عبدالحكيم وينفذ اللي عاوزه... طيب أخرج أنا أحسن وأروح أقعد في الاتحاد الاشتراكي، ويتولى هو رئاسة الجمهورية.... وأنا مستعد لأن أسأل عن الفترة اللي قعدتها لغاية ما أخرج.

(١) **قطين أحمد فريد**، مصر والدولة العثمانية، ص٢٧٦.
(٢) نفس المرجع، ص١٠٦.

قلت له: مش معقول يا جمال تسيب رئاسة الجمهورية، وتقعد فى الاتحاد الاشتراكى علشان عبدالحكيم عامر وأعوانه يحكموا مصر، هم اللى تسببوا فى فشل الوحدة مع سوريا، ومع ذلك فعبدالحكيم متعصب لمعاونيه...

قال عبدالناصر: واللّه الصورة سيئة يا أنور، وأنا حاسس إن إحنا داخلين على كارثة ».

نفس أسلوب المغالطة لم يتغير، وذلك بالإيحاء بظروف وأوضاع نُسجت من الخيال.. وكأن مصر في وضع سياسي مستقر، وتملك كل أسباب الديموقراطية، وليست دولة ما برح الاستعمار يخرج منها، معتمدًا على إنشائه طبقة ليبرالية فاسدة تحكم باسمه، وتتحكم في كل مقادير الشعب، وبالتالي أوحوا بأن المفروض علي الرئيس جمال عبدالناصر أن يقدم استقالته في البرلمان إلي نواب الشعب، لفشله في تأدية مهام منصبه لعدم قدرته علي السيطرة علي اعمال الفساد والتخريب التي يقوم بها كبار قادة الجيش من" شلة المشير" المعروفين باسم مراكز القوى، مثلما يحدث في أى دولة من دول غرب أوروبا... المانيا..... فرنسا حيث يقوم أي مسؤل بتقديم استقالته حينما يفشل في معالجة أي مشكلة داخل مهام منصبه، وهو تصوير غاية في الاستخفاف والاستهبال، طالما تتخطي الصورة الواقع الأليم وظروف وأوضاع المجتمع المصري الذي صنعها الاحتلال الاوربي.. حيث أنشا طبقة ليبرالية ملكّها كل أنشطة الحياة في مصر "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، لتدير آليات نظام حكمه الاستعمارى، حتى تكون استقالة عبدالناصر هي تسمية للأمور بغير مسمياتها فالهروب من الصراع أو الإستسلام لسلطة "شلة المشير" الليبرالية لتحكم مصر، وتعيد النظام الرجعي الاستعماري مرة اخري، لايسمي بأي حال استقالة وهو أمر لايليق بزعيم وطني مثل جمال عبدالناصر.

يمكننا تصور قوة وصلابة الطبقة الليبرالية التى كانت تحكم مصر بأستنادها على سيطرتها على حلقات النظام الثلاثية "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، عند مقارنتها بأى نظام آخر استند على نفس الدعائم أو الأسس الثلاثة مثل النظام الاقطاعى الأوربى فى القرون الوسطى، حيث سيطرت الطبقة الاقطاعية على المجتمع الأوربى لإمتلاكها الحلقات الثلاثة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مما أكسب النظام الاقطاعى القوة والصلابة، حتى احتاج الأوربيون إلى عدة قرون ليتمكنوا من تحطيمه وتغييره، كذلك نرى فى التراث الاسلامى،

كيف كان المجتمع العربى فى مكة - حين نزلت الرسالة المحمدية - تحكمه طبقة رأسمالية، تمتلك أيضا الحلقات الثلاثة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية" اللأمر الذى جعل هذا النظام من القوة والصلابة حتى أن الرسول الكريم وهو مدعم من السماء لم يستطع تغييره خلال مدة ١٣ سنة، حتى هاجر إلى المدينة، حيث كانت طبيعة المجتمع فى المدينة تساعد على نشر الدعوة واقرار النظام الاسلامى الجديد. وهو الأمر المقصود بعينه لتعليم البشرية كافة - باعتباره أسوة لنا - كيف أن تغيير نظام الحياة لأى مجتمع يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن.. مع معاناة شديدة لإقرار النظام الجديد، ولترسيخ كل أبعاده داخل المجتمع. وهو ما يكشفه التحليل الدقيق للمجتمع المصرى فى ذلك الوقت، فى أن عبدالناصر لم يستطع تغيير النظام الليبرالى فى مصر، إلا من الناحية الشكلية الخارجية فقط.. أما من الناحية الفعلية فقد ظل النظام الليبرالى يعمل ويؤثر خلال مدة حكمه وحتى وفاته.

وهو الأمر الذى لم تختص به مصر وحدها.. أنظر مثلا إلى النظام اللبنانى الطائفى، فهو مستمر حتى الآن، رغم محاولات جميع الزعماء اللبنانيون الوطنيون المخلصون لتغييره، كذلك إذا نظرت إلى باقى المجتمعات العربية الأخرى، لوجدت آثار النظم الاستعمارية مازالت موجودة، رغم مرور فترة طويلة على حصول الدول العربية على استقلالها. الجزائر مثلا وكيف أن ترسيخ الاستعمار الفرنسى للتقسيم العرقى إلى عرب وبربر، إستمر لما بعد حصول الجزائر على الاستقلال، وحتى اليوم.

على أن الصراع الذي نشأ كان بين الآليتين "آلية الجيش، وآلية الدولة" كان في طبيعة القرارات التي صدرت من كل من الآليتين، حيث تُناقض أهداف كل منها الأخرى، الأمر الذي سبب الشرخ والانقسام في النظام، فمثلا.. حينما أفرزت آلية الدولة للبناء والتعمير عن قرار لتصفية الإقطاع، والذي تخلصت منه دول العالم الأوربي منذ عصر النهضة، قامت آلية الجيش للهدم والتخريب بالتدخل؛ بوضع صغار الملاك الذين لا يملكون سوى بضع أفدنه قليلة مع كبار الإقطاعيين الذين يملكون آلاف الأفدنة، .... هذه بتلك... حتى ترى أن عواقب القانون قد أضرّت بالمواطنين أكثر مما أفادت...

مثال آخر حينما أصدرت آلية الدولة للبناء والتعمير قراراً بوضع المصانع الكبيرة لكبار الرأسماليين تحت الحراسة، قامت آلية الهدم والتخريب للجيش بوضع صغار الورش، وحتى الدكاكين التجارية البسيطة تحت الحراسة، حتى يفقد القرار بالتالي الحكمة والهدف من إصداره ليتحول إلى قرار لتخريب اقتصاد

الدولة وزرع الكراهية في نفوس الأهالي البسطاء الذين أصابهم الضرر من القرار، وهكذا .. ومع تداخل واندماج الآليتين في نظام واحد، ومع إضفاء الشرعية على آلية الجيش، رغما عن أنف عبدالناصر.

وطالما أن النظام الناصري أصبح يحتوى على آليتين يتداخلان معا في نظام واحد، بإدماج آلية الدولة للبناء والتعمير مع آلية الجيش للهدم والتخريب، حتى تداخل البناء مع الهدم، والتعمير مع التخريب في سمفونية واحدة هي: منظومة النظام الناصري، وبالتالي أصبح من الصعب تقييم المحصلة النهائية للمنظومة.

هل هي لصالح البناء أكثر، أم للهدم أكثر؟ هل هى للتعمير أم للتخريب؟..... حتى ظهرت إحدى وجهات النظر التي تقيِّم النظام الناصري بتعادل إيجابياته مع سلبياته، وإن رجّح البعض كفة الإيجابيات أو كفة السلبيات، كذلك ومن زاوية مختلفة نظر آخرون فلم يروا سوى آلية الدولة للبناء والتعمير، فوجدوا صورة النظام الناصري مشرقة تنبض بالوطنية والهوية المصرية العربية الأصيلة، والتي تدعو إلى مستقبل أفضل بكونها تملك برامج للتنمية والتقدم والرقى. وأيضا ومن زاوية مختلفة رأت مجموعة أخرى آلية الجيش للهدم والتخريب بمفردها فظهر أمامها النظام الناصري في صورة غاية في البشاعة، تفرض الديكتاتورية والحكم البوليسي[1]، والقهر على كافة المواطنين - (طالما كان من المستحيل علي عبدالناصر وحكومة الثورة التخلص من الطبقة الليبرالية الفاسدة، التى كانت تسيطر على الأجهزة البيروقراطية في الدولة، وطالما أن جميع القرارات الثورية كانت تنفذ من خلال أفراد ليبراليون فاسدون، نجحوا في إفساد كثير من أعمال وقرارات حكومة الثورة) - مع ذلك، وفى جميع الحالات يجب احترام جميع وجهات النظر، ولا يجوز أن يفرض الإعلام وجهة نظر واحدة على الرأي العام المصري، لأي سبب دون احترام وجهات النظر الأخرى.

(٧) مبادئ (شلة المشير) كتنظيم سياسى:

وضع تنظيم "شلة المشير" ثلاثة مبادئ لها (الولاء قبل الكفاءة، السرية، إعلان الأمن فلسفة لجميع أعمالهم).

(١) وجيه أبوذكري، مذبحة الأبرياء، ص٦١-٦٨ .

(أ) الولاء قبل الكفاءة:

كان تطبيق "شلة المشير" لهذا المبدأ بإلغاء شرط الكفاءة عند اختيار أي فرد لأي منصب قيادي، ليقتصر الأمر على شرط الولاء، ولم يخضع تقييمهم لولاء أي شخص لمعايير، ولا لضوابط، بل خضع لأهوائهم، وهو الأمر الذي يخالف القانون، الذي يؤكد على عدم التشكيك في ولاء جميع أفراد الشعب للدولة - طالما لم يثبت في حق أحد منهم جريمة من جرائم أمن الدولة، التي لها علاقة بالإضرار بنظام الدولة، كذلك يخالف هذا المبدأ قواعد الأخلاق والمبادئ والقيم، التي تؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص لأبناء الشعب الواحد، الأمر الذي يزرع الحقد والكراهية في نفوس أبناء الشعب للتمايز والتفاضل بينهم بما لا يقره العرف ولا الأصول العامة، وحيث يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: **(من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا، وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله)**، وظهر أن الهدف من هذا المبدأ هو: إقرار شرعية الهدم والتخريب لآلية الجيش في صيغة قانونية، وبالتالي لا يحق لأي فرد أن يشكو من هذا التخريب وهذا الظلم لذي سيعم كافة أفراد الشعب، باعتباره ليس ظلماً ولا تخريباً، ولكنه مبدأ من مبادئ النظام الناصري وضعته وطبقته "شلة المشير".

وبدأت "شلة المشير" بتطبيق هذا المبدأ على القوات المسلحة فقامت بإعادة تعيين وتخصيص الضباط في جميع المراكز القيادية بما يحقق أهدافها وبدون اعتبار للشروط والمؤهلات اللازمة لكل منصب قيادي.

- **كتب الفريق الحديدي[1]:**

« كان هناك بالإضافة إلى المشاكل المزمنة موضوع تناقلته الألسن على مختلف مستويات أصحابها منذ صيف عام ١٩٦٦م، ومع ذلك لم ينته طنينة، أو التعليق عليه ولم يُنس نهائيا إلا بالاشتباكات التي بدأت صباح ٥ يونيو (حزيران).

في صيف عام ١٩٦٦م أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة حركة تعيينات وتنقلات واسعة بين القادة والضباط - شملت عددا كبيرا منهم. من أكبر الرُتب إلى أصغرها، احتاج تسجيلها كتابة عشرات الصفحات، وكانت حركة التعينات والتنقلات هذه مثار تعليق جميع الرتب، ونظر كل منهم إليها - بطبيعة الحال - من زاوية معينة، وارتبطت غالبا هذه النظرة بأثر هذه التعيينات على

(١) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص١٣ - ١٤.

شخصه، ولكن كانت جميع الآراء متفقة على استنتاج واحد، وهو أن هذه العملية كلها كان الدافع إليها تطبيق مبدأ: "الولاء قبل الكفاءة".

ثم ما كان من نشر المبدأ على مستوى جميع أجهزة الدولة وهيئاتها، بعد أن فرضت "شلة المشير" إرادتها على الدولة، وشاركت في حكم مصر ».

(ب) السـرّية:

والمبدأ في حد ذاته لا يحتاج إلى كلام، ولكن الإشكالية هاهنا في التطبيق الذي غيّر من مضمون وحكمة السرية، حتى قلبها إلى الإضرار بمصالح القوات المسلحة والدولة، حين وضعت "شلة المشير" التعليمات والقواعد، التي تعتبر أن كل حدث أو تصرف مهما كان موضوعه أسراراً عسكرية، لا يجوز إفشاؤها، وإلاّ تعرض مرتكبيها لأشد العقاب، لتشكل هذه القواعد سوراً محكماً حول القوات المسلحة، تعزلها عن الدولة، وبالغت في تشديد الإجراءات حتى فرضت أعلى درجات السرية على أتفه الأمور، دون اعتبار للقواعد والمبادئ المنظمة التي تحدد تقييم درجة السرية للموضوعات المختلفة.

ولم يكن وراء هذه الصورة المبالغ فيها أمرا طبيعيا... وحين وضعت الإجراءات المشددة لمنع خروج أي قضية أو موضوع، منها ما هو في جوهره ليس سرا يخشى وصوله للعدو، ومنها ما هو في جوهره يحمل ضرورة بحثه خارج دائرة القوات المسلحة، لمصلحتي القوات المسلحة، والدولة معا، مع ضرورة التمييز بين الموضوعات والقضايا، وبعضها، فليس كل ما يمس القوات المسلحة أسراراً بصورة مطلقة؟..... وبالتالى لم يحقق تطبيق مبدأ السرية- بجميع إجراءاته- هدفه الأساسى: المحافظة على المعلومات العسكرية، إلاّ إفشاء جميع الأسرار العسكرية، وحصول العدو على أدق تفاصيل أسرارنا العسكرية.

- **على سبيل المثال يقول الفريق صدقي محمود قائد الطيران[1]:**

« في أول هجمة للطيران الإسرائيلي علينا أسقطنا لهم بعض الطائرات، بواسطة طائراتنا التي طلعت، ووجدوا خريطة على جثة قائد التشكيل الذي سقط، أحضروها لى، أقسم أنني أنا فزعت، عندما رأيت هذه الخريطة، لسبب بسيط جدا أن الموقع الذي انتقل إليه مبين على حالته الجديدة، على هذه

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١١٦.

الخريطة الإسرائيلية، المرحوم الفريق عبدالمنعم رياض عندما سئل قال: إنها معلومات مذهلة، إنها معلومات عن أوضاع قواتنا حتى آخر لحظة ».

- **ويقول أيضا**[1]:

« ألم أقل لسيادتك أن الإسرائيليين كان تحت أيديهم كل شئ عنا، الدفاع الجوى فى مطاراتنا .. عددها .. إمكانيتها .. بينما ليس عندنا شئ ».

وكيف نفسر اختراق إسرائيل لكل الإجراءات الأمنية، ووصولها إلى العلماء الألمان الذين كانوا يعملون في مصر في مجال الأسلحة، أهمها: صناعة الصاروخ بعيد المدى "القاهر" و"الظافر" وقيامها بعمليات إرهابية، غاية فى البساطة والسذاجة ضدهم؟

حتى نجحت في إجبارهم على الهروب من مصر، خوفا على حياتهم، وقبل استكمالهم لأهم مرحلة، وهى صناعة جهاز التحكم للصاروخ، الأمر الذي يثير الشكوك حول ما قامت به الأجهزة الأمنية، التي تدّعى الوطنية، لحماية أهم وأخطر مشروع استراتيجي للدولة.

(ج) "الأمن" فلسفة لأعمال "شلة المشير":

غلفت "شلة المشير" - كتنظيم سياسي - كل أعمالها بشعار الأمن، واعتبرته منهجاً فلسفياً لها من الناحية الإعلامية، في الوقت الذى كانت هذه الأعمال تضر صراحة بالأمن، ورأت "شلة المشير" في الأمن مفهوماً واسعاً فضفاضاً ليس له حدود قاطعة، فحولته إلى مفهوم غير مفهوم، أمكن إدخال تحت عباءته كل شئ، وطالما كان أي أمر له مفهوم فضفاض واسع غير محدد، فهو يخضع للفهم الشخصي، وبالتالي محل تجاوزات، ومساحة يبرر للمسئولين عنها أخطائهم، حين يفترض فيهم حسن النية، وغيرتهم على الوطن.

الأمر الذي سمح بحشر كل الأعمال والقرارات المخربة والمدمرة للجيش والوطن على أنها بدواعي الأمن، رغم عدم علاقتها بالأمن لا من قريب ولا من بعيد، ليصبح جوهر الحكمة في اختيارهم الأمن كفلسفة لأعمالهم، لإمكان تبريرها على أنها أخطاء وتجاوزات بحسن نية وبدافع الغيرة على الوطن وللمصلحة العليا لأمن البلد، وهو ما كان يعلن في ذلك الوقت، **ويمكننا إعادة عرض أقوال شمس بدران في**

(١) نفس المرجع، ص١٥٤.

تعليقه على الحكم، الذي صدر ضده في قضايا التعذيب والتي ارتكبها ومارس فيها افظع أنواع التعذيب كمثال وحيث يقول[1]:

« إنني أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع، مما يسمى بالتعذيب، فى القضايا التى أشرفت على التحقيق فيها. فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت فى بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين... فقد كان ذلك **يستهدف مصلحة عليا وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف**، وقد كان بوسعى أن أبرئ نفسي، أقول أنا أيضاً إنني كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك، **ولكنني لا أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة** ».

وبالتالي سمح هذا المفهوم الجديد لحشر كل القضايا تحته من تصفية جماعة الإخوان المسلمون إلي لجان تصفية الإقطاع، إلى الإشراف على هيئة النقل العام، إلي تعيين ضباط جيش في وظائف قيادية بالدولة مثل "سفراء، مديرين لمصانع وشركات، رؤساء مجالس مدن، أمناء بالاتحاد الاشتراكي .. حتى الإشراف على كرة القدم دَخَلَ في مفهوم وفلسفة الأمن".

ثم ما كان من الادعاء بأن عبدالناصر أسند للجيش مهمة الأمن، واستند هذا الادعاء على الخلط في بعض الحقائق والإيحاء في الأمور المبهمة، فطالما كانت ثورة عبدالناصر هي ثورة الضباط الأحرار والجيش، الأمر الذي يوحي بلجوء عبدالناصر للجيش وضباط الجيش، لفرض نظام للأمن لضمان استقرار الحياة السياسية للدولة، وهو الأمر الذي يوحي لأول وهلة بمصداقيته، ذلك لأن أكثر الأكاذيب إقناعاً تلك التي تعتمد مقدمتها على بعض الحقائق، وبالتالي تدفع بالمستمع للإيحاء بالنتيجة الكاذبة، التي تفرض عليه دون التحقيق من الأسباب والأدلة التي يتحتم وجودها لتؤدى إلى هذه النتيجة.

أما أن ثورة عبدالناصر هي ثورة الضباط الأحرار والجيش فهذا صحيح. ولكن أن يلجأ عبدالناصر إلى ضباط الجيش، للسيطرة على أجهزة الدولة، لضمان الاستقرار السياسي للدولة تحت مسمى الأمن، فهذا حيود عن الحقيقة، ذلك لأن عبدالناصر كرئيس للسلطة التنفيذية وضع أساس ودعائم الاستقرار السياسي - فعليا - حين اعتمد على النجاح الاقتصادي، من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية ناجحة، كان أولها: السد العالي الذي حول الأراضي الحياض إلى ري دائم، فحول

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٤٠.

بالتالي العمال الزراعيين الذين كانوا يعانون من البطالة ٨ شهور في السنة إلى عمال دائمي العمل طوال العام، ثم بإنشاء المصانع، بما يشبه بالثورة الصناعية فلم يعد هناك أي عاطل في مصر، بعد أن ضمنت الدولة لجميع خريجي الجامعات والمعاهد وظائف وأعمال في قطاعاتها الحكومية. والنتيجة والمحصلة النهائية: هي استقرار اجتماعي وسياسي للشعب المصري، مع عدم وجود أسباب لظهور أي فكر إرهابي ولا حتى معرفة اسمه، مثل الذي ظهر بعد وفاة عبدالناصر.

- **حيث يقول الأستاذ نجيب محفوظ**[1]:

> « إن الشاب الذي يكمل تعليمه ـ ويخرج إلى الحياة متطلعا، وفى النهاية يجد أنه لا مكان له فى هذه الحياة التي كان يتطلع إليها، فلا عمل له وسط أزمة البطالة القائمة، ولا مسكن وسط أزمة الإسكان القائمة، وبالتالي فلا عمل ولا زواج، ولا استقرار، فإلى أين يتجه؟!... وماذا يفعل غير أن يحطم هذا المجتمع الذي يرفضه؟ أما إذا كان ذلك ممكننا أن يتم تحت دعوى دينية سامية فإن انجذابه إلي التيار يكون أقوى وأشد ».

وطالما أن جميع الأعمال الهدّامة والتخريبية، التى نفذتها "شلة المشير" تحت مسمى الأمن، الأمر الذي يؤكد أن تسميها بالأمن كان على سبيل الاستهبال والاستخفاف ، بالرغم أن أبسط الأمور نفرض ترك الأمور لأصحابها، والتي هي وزارة الداخلية الأولى بهذا الواجب... فهل لجأت وزارة الداخلية إلى الجيش للاستعانة به في هذا الأمر؟ وما هي خبرة الجيش في هذا المجال؟

وكيف نفسر عدم لجوء عبدالناصر إلى الجيش لتأمين حياته، وحياة أسرته باعتباره أحد رموز الثورة، وذلك بعدم فرضه حراسة على مقر إقامته بمنزله المكون من دورين داخل أحد الأحياء السكنية بمصر الجديدة اللهم إلا من فردين حراسة لا حول لهم ولا قوة؟!

علاوة على تحركه في عربة مكشوفة وسط الجماهير، ثم ما كان من خروجه بمفرده يقود عربته الملاكي، مثل أي مواطن عادى ليلتقي بالجماهير كواحد منهم دون أي حائل بينهما إلا حب الجماهير ورعاية السماء.

---

(١) **نجيب محفوظ**، وطني مصر، حوارات مع محمد سلماوي، ص٤٨.

وكيف يعقل - منطقيا - لجوء عبدالناصر للجيش لضمان تأمين الثورة والدولة فى الوقت الذي لم يلجأ فيه لتأمين حياته، وحياة أسرته، رغم أن الظروف والأسباب واحدة لكلا الأمرين؟.... أكان عبدالناصر يأتمن الشعب على حياته، ولا يأتمنه على المصانع والشركات التي أممها أو أنشأها لصالحه؟، كذلك يأتي انفصال الجيش عن الدولة - كجيش مملوكي - كسبب حاسم يمنع عبدالناصر من اللجوء للجيش لتأمين الدولة، فليس من المقبول ولا من المنطق أن يلجأ عبدالناصر إلى الجيش بعد إعلانه العصيان وعدم خضوعه له.

وبالتالي فإن الادعاء بقيام عبدالناصر باللجوء للجيش لتأمين الثورة والدولة، هو أمر لا يستند على أساس بعد ثبوت أن "شلة المشير" وهم أصحاب التيار المعادى للثورة هم اللذين فرضوا الهدم والتخريب باسم الأمن، وذلك بعد أن تمكنوا من السيطرة على مقاليد الأمور في الجيش، بل وفرضوا على عبدالناصر نفسه أن يذعن لكل ما يفعلوه تحت مسمى الأمن.

على أن نهاية الأمن كانت نهاية غاية فى الميلودراما، فبنهاية الحرب كانت محاولة قلب نظام الحكم وظهر أن **قطبا قلب نظام الحكم كانا قطبا الأمن "صلاح نصر" و"ابن بدران".... فهل ترى بعد ذلك أمن؟**

(٨) قمة المناصب القيادية فى الجيش المصري

(أ) الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

كان للاستعمار البريطاني حكمته فى إسناد سلطة حق قيادة الجيش المصري لملك مصر، كسلطة ضمنها الدستور المصرى، وذلك حتى يتمكن المندوب السامى البريطانى من السيطرة على الجيش المصرى، وأن يفعل به ما يشاء من خلال الملك مباشرة. وبعد ثورة ١٩٥٢م خول الدستور[١] هذه السلطة لرئيس الجمهورية بدلا من الملك.

وبجلاء القوات البريطانية وحصول مصر على استقلالها، وهو الأمر الذى يفرض سقوط هذه المادة من الدستور باعتبارها فقدت الحكمة من وجودها، ذلك أن استقلال مصر يعنى أن يقود الجيش المصرى هيئة أركان حرب القوات المسلحة

(١) عبدالعظيم رمضان، تحطيم الآلهة، ص١٨.

المصرية، والتى يعمل بها أكفأ القادة المصريين المؤهلين ـ أسوة بأى دولة مستقلة أخرى ـ أما انفراد شخص واحد بقيادة الجيش، فهو أمر لم يثبت حتى فى الأزمنة الغابرة، قبل جيش اسبرطه وجيوش الرومان، بل ومنذ جيوش الفراعنة، حيث لم يرهن مصير معركة فى أى حرب من الحروب ـ قد يتحدد بها مصير ومستقبل أمة بأكملها ـ على قدرات وتصرفات فرد واحد.

وإذا كان الرئيس جمال عبدالناصر لم يستغل هذه السلطة فى حرب ١٩٦٧ سواء كان ذلك عن قناعة شخصية، أو بسبب فصل "شلة المشير" الجيش عن الدولة فإن الرئيس أنور السادات قد استغلها فى حرب ١٩٧٣..... وقد حدث بسببها ما حدث، ورغم ذلك فإن المادة الدستورية المشؤومة هذه، ما زالت موجودة كما هى حتى يومنا هذا!!.

(ب) المشير عبدالحكيم عامر

نائب القائد الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة

أصدر الرئيس محمد نجيب[1] أول رئيس جمهورية لمصر قراراً بتعين اللواء عبدالحكيم عامر قائدا عاما للجيش المصرى، فى ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٥٢، مع إعلان تحول مصر إلي النظام الجمهورى، بعد أن أصدر قراراً بترقيته من رتبة الصاغ إلي اللواء. ثم رقى إلي رتبة المشير، وأسند إليه منصب نائب رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨/٦/١٨م، وذلك حين تم اتفاق أعضاء مجلس قيادة الثورة على تعيين واحد منهم لقيادة الجيش، لضرورة استمرار سيطرتهم على الجيش، على أن يكون هذا القائد هو عبدالحكيم عامر، وكان صغر حجم الجيش وقتها يؤهله لهذا الدور، على أنه بإعادة تنظيم وبناء الجيش المصرى حسب تنظيمات الجيوش الحديثة أصبح الأمر، بالتالى يتطلب اختيار من هو أجدر منه لهذا المنصب، وفى خلال المدة الزمنية التى قضاها عبدالحكيم عامر قبل أن يتحول الأمر إلي ما يوجب تغيره، والتى لم تكن تقل عن ثلاث سنوات من بدء تطوير الجيش ـ استغلها فى تكوين صداقات مع كبار القادة والضباط لتغيير ولاءهم إلى ولاء شخصى. وبالتالى استطاع تثبيت مركزه ليتحدى سلطة الدولة عندما فرضت الظروف ومصلحة الأمة تغييره.

وظهرت خطورة هذا الأمر فى احتواء كبار القادة والضباط الذين يعتنقون فكر التيار المعادى للثورة له وباستغلالهم أبعاد ونقاط ضعف شخصيتة حيث صنعوا

---

(١) عبدالله إمام، ناصر و عامر، ص٢١.

منه خنجراً مسموماً فى ظهر الثورة، ذلك حين دفعوه ليفرض إرادتهم على الدولة كسلطة تشارك فى حكم البلاد، فانقسمت وحدة الرأي إلى رأيان، والسلطة الواحدة إلى سلطتان متعارضتان "الحكومة والجيش".

فرض المشير عبدالحكيم عامر بقوة الجيش إرادته على الدولة، وتدخل فى كل شئونها، ثم ما كان من انشغاله واستغراقه فى أعمال خارج عمله - كقائد عام للجيش - الأمر الذى هيأ الظروف الملائمة "لشلة المشير" للانفراد بإدارة كل أمور الجيش، حتى تحولت قيادة المشير عبدالحكيم عامر إلى قيادة شرفية، ويمكننا سرد بعض المهام التى أدارها عبدالحكيم عامر ومعه أجهزة الجيش والتى فرض منها إرادته على الدولة[1]:

- رئيس اللجنة الاقتصادية العليا.
- رئيس لجنة السد العالي.
- رئيس لجنة تصفية الإقطاع.
- رئيس اتحاد كرة القدم.
- الإشراف على مرفق النقل العام.
- السيطرة على الجمارك.
- محاكمات الإخوان المسلمين.
- الإشراف على الطرق الصوفية.
- الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية.
- الإشراف على المركز القومى للبحوث.
- رئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات، والذي يضم وزارة الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين.

شخصية المشير عبدالحكيم عامر

- **يقول حافظ إسماعيل[2]:**

> « عملت مع عامر مديرا لمكتبه، ومع أن عامراً لم يكن عبقريا، إلا أن ذكاءه وحسمه كانا محل إعجابي، كما كان عامر إنسانا قبل كل شيء، عاطفياً إلي حد بعيد، كان دائما على سجيته، لا يشعر الإنسان معه بفارق سن

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٤١ – ٤٢.

(٢) **محمد حافظ إسماعيل**، أمن مصر القومي، ص٤٠.

أو بفارق رتبة، لا يصعب اللقاء به، أو الحديث إليه، وكان أكثر ما يذكرني بقامته الفارهة ووجنتيه البارزتين، والأنف الطويل والشفاه الغليظة بصورة الفراعنة على جدار المعابد بالأقصر ».

وشهد أغلب من عرفه بالشهامة والطبيعة السمحة والأخلاقيات النبيلة والصفات الشخصية، التى جعلته محبوبا بين الضباط... وزادت شعبيته حتى أصبح الأب الروحى للقوات المسلحة.

ولما دخلت أبحاث علم النفس فى العصر الحديث عالم السياسة والصراع الاستراتيجي... بعد أن تقدمت فى مجال دراسة الشخصية، وحيث يمكن استغلالها فى التأثير على الزعماء والقادة صانعى القرار فى الجهة المعادية، وحيث يمكن دفعهم لاتخاذ قرار محدد، الأمر الذى يشكل خطورة على الدول الغير ديمقراطية، والتى يتحكم فى صنع قراراتها فرد واحد أو بضع أفراد، وتقوم المراكز والمؤسسات العلمية التى تخدم استراتيجية الدولة بالتحليل والدراسة السيكلوجية لشخصيات هؤلاء القادة، ووضع الخطط لغزوهم فكريا وتحديد أسلوب وطرق السيطرة على سلوكياتهم والملاحظ لسلوكيات وقرارات المشير عبدالحكيم عامر يكتشف أنه غالبا ما يكون قد وقع ضحية لمثل هذه الدراسات، حتى أنه يمكن اعتباره حالة نموذجية لهذا الأمر.

ونستطيع أن نلحظ على المشير عبدالحكيم عامر تغلب الناحية العاطفية على الناحية العقلانية، والتى أثبتها علم النفس كأحد السمات المزاجية للإنسان، واطلق عليها اسم "النظرة الإنسانية والسلوك العاطفى" (interaception) وهى تعنى سيطرة العاطفة على التفكير حتى يعجز العقل عن إصدار أحكامه، وقد تتلون أفكارة بالذاتية العمياء، أو الغرضية المفرطة، وينسحب ذلك أيضا على كل العمليات العقلية المعرفية الأخرى

وكذلك يمكننا تحديد ثلاث خصال أساسية سيطرت على سلوكياته:

- الحاجة إلى السيطرة (Dominance)
- الحاجة إلى تقديم العون للآخرين (Nurturance) وحيث يرغب الفرد فى إعطاء غيره الحب، والعون والحماية، خاصة للشخص الضعيف أو التعاطف مع الغير.

- الحاجة إلى النظام (Order) أى الرغبة فى وضع الأشياء مرتبة أو حفظها نظيفة ومرتبة، ومصنفة، ودقيقة، وفى حالة المشير عامر كانت الصفة سلبية أى عدم النظام.

أما **الخصلتان الأولى والثانية**، فظهرتا بوضوح متعاونتان معا، أو أحدهما منفردة فى كثير من قراراته ومواقفة وسلوكياته، فمثلا حمايته لقادة الجيش الذين ظهر منهم تقصير وأخطاء فى حرب ١٩٥٦م وكان ضد إجماع مجلس قيادة الثورة، ومنهم عبدالناصر... ولم يكن موقفه له أى أسباب أو مبررات موضوعية أو عقلانية... فقط تحقيق للرغبتان المنوه عنها..

أما **الخصلة الثالثة** فقد ظهرت فى سلوكيات عامر، فى عدم النظام وحيث ذكر أمين هويدى رواية مضمونها أنه ترك أوراقاً وتقارير سرية للغاية، متناثرة فى حجرته فى أثناء زيارته الرسمية للعراق... كذلك كان يترك الأوراق متناثرة بمنزل زوجته الثانية برلنتى عبدالحميد، وظهر أيضاً فى تصرفاته اللامبالاة، وعدم الانضباط فى نظام حياته.

- **يقول محمد حسنين هيكل**[1]:

« كان نصف فنان ونصف بوهيمى وكانت حياته بعيدة عن الانضباط، بل كان يكره الانضباط، وكان يأوى إلى الفراش ما يشارف الفجر ويستيقظ بعد الظهر وكان الوحيد الذى توضع أمامه منفضة سجاير فى قاعة مجلس الشعب، المحظور فيها التدخين منذ أنشأت فى عهد الخديوى إسماعيل، فكان مستثنى من هذا الحظر وكذلك كان هناك استثناء عام لقائد القوات المسلحة فى كل الأماكن المحظور فيها التدخين ».

دور المشير عبدالحكيم عامر فى حرب ١٩٦٧م :

مسئولية القائد العام للجيش ليست فقط فى إدارة العمليات الحربية، والتى يشترك فى مسئوليتها هيئة الأركان، ولكن مسئوليته تتعدى إلى ماقبل أيام الحرب القليلة، إلى وقت السلم فى إعداد وتجهيز الجيش لليوم الموعود، لأن مصير الحرب يتقرر قبل أن تنطلق الطلقة الأولي للحرب، وبالتالى فإننا سنترك للقارئ الحكم بعد أن ينتهى من قراءة الكتاب، على أن هناك أمراً آخراً وهو: قضية محاولة اختصار

(١) عبدالله إمام، ناصر وعامر، ص٢٧.

مسئولية الهزيمة على شخص المشير عبدالحكيم عامر باستغلال وفاته المبكرة، وذلك بإلقاء كبار القادة كل مسئولياتهم وكل ما اقترفوه من جرائم على القائد العام، الأمر الذى نجد فيه استخفافاً كبيراً بعقول الآخرين، وتشوية للتجربة الإنسانية المصرية التى دفع ثمنها آلاف الشهداء، والتى علينا أن نسجلها كما هى، لنستخلص حقيقة إيجابياتها وسلبياتها، على أن الذى يحدد براءة أو إدانة أى قائد وقائع وأحداث الحرب نفسها، حسب سلوكياته من خلال مسئولياته وموقعه من الحدث.

(ج) الفريق أول محمد فوزى

رئيس أركان حرب القوات المسلحة

تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٦م سلاح المدفعية، حصل على دورة أركان حرب، وعمل معلماً بالكلية الحربية[١] منذ عام ١٩٤٨م حتى عين مديرا لها ثم عين رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة عام ١٩٦٤م.

شخصية الفريق أ. محمد فوزى:

لا نرى ضرورة للخوض فى تفاصيل شخصيته، ونكتفى بما ذكره عن نفسه، وهو الجانب الذى يهمنا فى موضوعنا، وحيث كتب[٢]:

« كان تعيينى فى مارس ١٩٦٤م رئيساً لهيئة أركان حرب، خلفا للفريق أ. على عامر مفاجأة لى شخصيا... وكان موقفى الموضوعى خلال ممارستى للمهمات الرمزية القليلة طوال مدة عملى بهذا المنصب غريبا. إذ أننى لا أتذكر أننى قمت خلال هذة الفترة بعمل ما فى القوات المسلحة، وكنت صابراً لثقة أمل الرئيس جمال عبدالناصر فى شخصى، من جهة أخرى رغبة المشير عامر وحرصه على سحب مسئولياتي وسلطاتى وأذكر أنه لم يبق من مهمات وظيفتى سوى تكرار الأمر، أو التوجيه، أو التعليمات أو تفسيرها، وإعادة طبعها وتوزيعها علي القوات المسلحة، وحتى التنسيق بين أفرع القوات المسلحة الرئيسية كان مستحيلا، بسبب ترتيبى فى أقدمية الرتب بين القادة - سبق ذكره - وحتى ضباط مكتبى الخاص تم إدماجهم فى مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم تعيين اللواء على عبدالخبير مديرا للأركان العامة بالقيادة العليا للقوات

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٨٦.

(٢) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٥٤ – ٥٦.

المسلحة، وبذلك فقدت أداة التنفيذ الخاصة بعملي. وكانت تحتدم داخلي صراعات نفسية متلاحقة، عندما أجد تيار الانهيار في القوات المسلحة يزداد، نتيجة إصدار المشير لتوجيهات أعلم أنها استجابة لآراء شمس بدران أو أصدقائه من ضباط القوات المسلحة وفضلت إزاء هذه الحالة السلبية أن أرحب بالرحلات والزيارات الخارجية، فقمت بزيارة يوغسلافيا، والهند، وبعض الدول الغربية والأفريقية، التي كانت تدعوني لزيارتها، كل هذا قتلاً للوقت، وبعدا عن الظروف التي كانت حولي خلال مدة وجودي في مركز رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، وحتى بدء القتال في ٦٧/٦/٥ كانت حدود أعمالي ونشاطي في مهمات القوات المسلحة محض شكلية ».

دور الفريق أ. محمد فوزي في حرب ٦٧:

- **يقول محمد فوزي في شهادته[1]:**

« س: سيادتك لم توضح الدور الذي كنت تقوم به في أثناء فترة رفع درجة الاستعداد، وفي أثناء العمليات في حرب ٦٧ سيادتك كنت رئيس أركان حرب القوات المسلحة؟

فوزي: مضبوط

س: فما هو الدور الذي كنت تقوم به في تلك الفترة؟

فوزي: أكرّر قرار صادر من المشير، أفسّر قرار صادر من المشير، يعني يمكن المشير يعطي توجيهات والقوات محتاجة إلى تفسير اكثر، يطلع مني أنا تكرار بالتفسير، ممكن. لكن قرار مبادرة واحدة مني أنا، لا أستطيع».

على أن عمل مقارنة بينه وبين أحد القادة، الذين تولوا نفس المنصب، قد يوضح بصورة عملية ما قد يعجز عنه أسلوب الكاتب في التعبير، مثل الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الأركان في حرب ٧٣ وكيف أدى دوره كرئيس للأركان، والذي يعتبر القائد الفعلي للقوات المسلحة، في حين ظهر دور المشير أحمد إسماعيل القائد العام في حرب ٧٣ هامشياً من الناحية الفعلية، الأمر الذي يجعل من كل

(١) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص٩٨.

المبررات التى ذكرها محمد فوزى غير كافية لحالة السلبية التى عاشها وتكلم عنها، ولماذا استمر فى هذا المنصب ليقوم بدور "خيال المآتة" أو "طرطور"؟

انقسام القوات المسلحة إلى ثلاث أسلحة منفصلة:

فى حالة السلبية التى عاشها محمد فوزى، وبسببها انقسمت وحدة القوات المسلحة، إلى ثلاث أسلحة منفصلة "قوات برية، قوات جوية، قوات بحرية" ليتبع كل سلاح المشير عامر، بصفة شخصية بعد أن انفصلت عن إطارها الطبيعي، من ثم سيطرة وإشراف وتنسيق هيئة الأركان، وهو الأمر المرفوض بصورة مطلقة فى قوانين ونظم كل جيوش العالم.

وقد تزعّم عملية الانفصال، وتفتيت وحدة القوات المسلحة الفريق أ. صدقى محمود قائد القوات الجوية، بحجة أقدميته، وهو مبرر مرفوض أيضاً، ذلك ان القانون صريح فى أن المنصب قبل الأقدمية، إلا أن هذه القضية كانت مدبرة من مجموعة كبار القادة ـ شلة المشير ـ وبذلك خرجت القوات الجوية من تحت سيطرة هيئة الأركان[1] ثم تلاها خروج القوات البحرية وقائدها الفريق أ. سليمان عزت، وكذلك إدارة السواحل وعقائدها فريق أ. احمد فؤاد الدجوى، وقطاع غزة وقائده الفريق أ. يوسف عجرودى، ثم قام الفريق أ. عبدالمحسن مرتجى قائد القوات البرية أيضاً لما بقرب من الانفصال رغم أنه كان أحدث من محمد فوزى.

أما الرأى الذى نراه بعد تحليلنا للأحداث هو: أن الفريق أ. محمد فوزى كان أحد أهم الشخصيات، التى صنعت الكارثة ضمن "شلة المشير" رغم أنه غير مسجل كأحد أعضاء التنظيم، ذلك أن العبرة فى المضمون الأخير، بما قام به ـ سلبا وإنجاباً ـ هل كان فى كفه آلية الدولة أم آلية الجيش؟.... هل كان ولاءه وانتماءه لمصر أم لغير مصر؟.... ذلك أن السلوكيات والأعمال فى النهاية هى التى لها الاعتبار الأول، وليست الأقوال فقط بمفردها.

(د) العقيد شمس بدران

مدير مكتب المشير عامر ووزير الحربية

خريج الكلية الحربية عام ١٩٤٩ م، اشترك فى حركة الضباط الأحرار[2]، عمل بمكتب المشير عبدالحكيم عامر، برتبة نقيب، ثم عين مديراً لمكتبه من عام

---

(١) **محمد فوزي**، مذكراته، ج١ – ص٥٥.

(٢) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٥ – ٣٠.

١٩٦٢م خلفاً لعباس رضوان، الذي عين وزيرا للداخلية، وتدرج فى الترقى حتى وصل لرتبة العقيد قبل عام من حرب ١٩٦٧م ودون المؤهلات القانونية اللازمة للترقى.

حصل على منصب وزير الحربية عام ١٩٦٦م. ولم يترك عمله بالقوات المسلحة وإنما أضيفت إليه مهام الوزارة[١]، ولما كان منصب وزير الحربية يدخل ضمن مناصب القيادة العامة للقوات المسلحة - حسب التنظيم المعدل التى تم فى ذلك الوقت، لذا كان تكليف شمس بدران لمهام وزارة الحربية، ومحاسبته أيضاً كانت من قبل القائد العام المشير عامر، وبذلك اصبح واقعيا وعمليا بلا محاسبة.

شخصية شمس بدران:

لم يكتب أحد عن شخصية شمس بدران، أو عن سلوكياته فى المواقف المختلفة، وكل ما كتب عنه كان قليلاً جدا، الأمر الذى جعل منه شخصية غامضة لا نستطيع أن نتبين ملامحها، وسوف نعرض بعض الأقوال عنه وكذلك عن دورة فى القوات المسلحة لنترك للقارئ استنتاج ما يراه.

- **كتب الفريق الحديدي[٢]:**

« كانت شخصية العاقلة المتزنة وهدوءه، وسعة أفقه الغريزية من المزايا التى يتمتع بها شمس بدران ».

- **وقال عنه الفريق ا. مرتجى[٣]:**

« يفهم فى نواحى الدخول فى فتن ومؤامرات ».

- **وكتب الفريق الحديدى[٤]:**

« هكذا كان شمس بدران فى الواقع هو المتصرف الحقيقى فى كافة شئون القوات المسلحة دون رقيب، وكانت علاقته بالمشير عامر مبنية على كامل الثقة، وإطلاق اليد والفكر، وقد أدى هذا الأسلوب إلى تطور كبير وخطير فى خلق القادة وشخصياتهم ».

---

(١) بعض السلطات المخولة لشمس بدران داخل القوات المسلحة ملحق (ب).
(٢) نفس المرجع، ص٣٠.
(٣) **سليمان مظهر**، اعترافات قادة حرب يونيو ٦٧، ص١٨٥.
(٤) **الفريق الحديدي**، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٧ - ٢٨.

- **وكتب أيضا[١]:**

« مما لاشك فيه أن اصطلاح "مراكز القوى" الذى استخدم بعد النكسة يعبر تعبيرا دقيقا عن المركز الذى كان يشغله شمس بدران حتى يوم ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٧م وهو يوم تقديم استقالته، فقد كانت كل القوى تتجمع فى النهاية فى يده، وكانت علاقته بالمشير تبدو لكبار رجال الدولة أنها مبنية على الثقة الكاملة - وعلى أساس إطلاق فكره ويده دون أي قيد أو شرط فى كافة اختصاصات المشير بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى علاقته بالقوات المسلحة ».

- **كتب الفريق أ. محمد فوزى[٢]:**

« ونتيجة لتركز سلطات السيطرة على القوات المسلحة فى يد شمس بدران وازدواج السلطة فى أجهزة التخطيط والإشراف، التى يتولى مسئوليتها المشير عبدالحكيم عامر، وهى التدريب والعمليات، انتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج المكان الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية ».

- **وكتب الفريق الحديدى[٣]:**

« كانت سلطاته واسعة فى الدولة، وبلا حدود فى القوات المسلحة، أما تحليل شخصيته وتنفيذ ما قام به من أعمال ومسئوليته عن النكسة فى يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، فهذا يحتاج إلى كثير من الشرح، ويكفى هنا أن أشير أنه أجاد تنفيذ دوره مُخْفيا عمله الكبير فى توجيه الأمور، وربما حرص المشير على إبعاد اسمه عن الصحف، ووسائل الإعلام، راجعا لحداثة سنه، ولم تتعد رتبته رتبة المقدم إلا فى السنة الأخيرة قبل النكسة ».

لا يستطيع أحد تفسير وضع الرائد، أو المقدم شمس بدران وسلطاته التى كانت بلا حدود فى القوات المسلحة إلا من خلال فهم وإدراك حقيقة التنظيم السياسى "لشلة المشير"، وتطور ونمو التنظيم وأسلوب سيطرته على القوات المسلحة، ومن خلال فهم وإدراك فلسفة وأهداف التنظيم، يمكننا الوصول إلى تفسير

---

(١) نفس المرجع، ص٢٦.
(٢) محمد فوزي، مذكراته، ج١ - ص٣٩.
(٣) الفريق الحديدي، شاهد على حرب ٦٧، ص٢٦.

سلوكيات وأعمال ابن بدران فى تحقيق أهداف التنظيم، وهو ما قد تشير إليه عبارة الحديدى فى « أما تحليل شخصيته وتنفيذ ما قام به من أعمال، ومسئوليته عن النكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فنحتاج إلى كثير من الشرح والإيضاح، ويكفى هنا أن أشير إلى أنه أجاد دوره .. إلخ ».

كشفت الأحداث عن سبب إخفاء ابن بدران لدوره وعمله الكبير فى توجيه الأمور، وكذلك حرصه على إبعاد اسمه عن الصحف، ووسائل الإعلام ذلك لأن الأعمال التى كان يقوم بها ابن بدران أهم عناصر تحقيق كارثة ٦٧ وحتى يمكنه إسناد كل هذه الأعمال فيما بعد للمشير عامر، واعتباره المسئول الوحيد عن كارثة ٦٧.

- **يقول "عبدالرحمن البيضانى" نائب رئيس جمهورية اليمن:**

« لازلت مقتنعا بوجهة النظر هذه... إن احنا كنا نتعامل مع عبدالناصر مباشرة ونفاجأ بأن القرارات أو الاتفاقات التى نصل إليها مع عبدالناصر لا تأخذ طريقها فى كثير من الأحيان إلي التنفيذ، فعلمنا أن المشير عامر يتدخل فيها، وعلمنا فيما بعد أن المشير عامر كانت إرادته مرهونة بقرار شمس بدران ».

وفى النهاية فإن عدم تفسير أسباب ظاهرة شمس بدران وكيف أصبح القائد الأعلى الفعلى للقوات المسلحة والمتصرف الحقيقي فى كافة شئونها بلا رقيب هو إخفاء حقيقة التنظيم السياسى " شلة المشير " والذي كان يشغل فيه منصب سكرتير عام التنظيم، وإلا، كيف يمكن لضابط برتبة مقدم فى القوات المسلحة أن ينفذ أوامره على قادة أكبر منه رتبة حتى على كبار القادة برتبة الفريق أول، بدون أن يملك أي سلطات؟

دور شمس بدران فى الحرب:

كان شمس بدران واحد من أهم وأخطر الشخصيات التى أدارت حرب ٦٧، حين كان يمثل سلطة " شلة المشير" فتركزت في يده كل خيوط آليات القوات المسلحة سواء "إدارية أو عمليات"، علاوة على السلطة السياسية بكونه وزيرا للحربية، حتى ما كان من إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة التي عين فيها الرجل الثاني، يلي المشيرعبدالحكيم مباشرة، وهو الأمر الذى مكنه من إدارة العمليات في حرب ٦٧ من الناحية الفعلية.

ترى... هل نحتاج لتوضيح أ نّ تدخل إبن بدران في إدارة حرب ٦٧ كان بتدبير من قادة الأسلحة الرئيسية وكبار القادة؟... حين كانت كرامتهم وشرفهم العسكري لا يسمحان أو يقبلان أن يقودهم ضابط في حداثة إبن بدران، لا يملك صلاحية التخطيط أو إدارة العمليات الحربية؟

أما محاسبة إبن بدران على جميع الجرائم التي ارتكبها فهي مسألة غاية في التعقيد، حين تتداخل معها كل أبعاد نظام الحكم الناصري، من الناحيتين"السياسية والإجتماعية"،حتى يكون شمس بدران هو الشخصية التي صنعها الصراع داخل المجتمع المصري - حين قامت الثورة- بين التيار الثوري والتيار المعادى للثورة، أو بين االنظام الجديد والنظام القديم، فتتحول محاكمة إبن بدران إلى محاكمة للظروف ولأوضاع التي صنعت هذا الصراع. حيث يتطلب الأمر فتح قضايا وملفات لاحصر لها، في وقت تعاني فيه الأمة المصرية من ظروف محنة الكارثة، بالإضافة إلى أنّ الأمن القومي كان مكشوف ومعرض للخطر، وهو ما يوجب اقتصار المحاكمة في أضيق نطاق.

كبار قادة الجيش المصري في حرب ٦٧

(١) القيادة العليا للقوات المسلحة:

- المشير عبدالحكيم عامر — نائب القائد الأعلى والقائد العام
- عقيد شمس بدران — مدير مكتب المشير عامر ووزير الحربية
- فريق أ. حليم إمام — مساعد القائد العام
- فريق أ. هلال عبدالله — مساعد القائد العام
- لواء أ. ح علي عبدالخبير — مدير الأركان العامة
- لواء أ. ح أحمد صادق — مدير المخابرات الحربية
- ضباط مكتب المشير عام — "المستشارون"

(٢) القيادة العامة للقوات المسلحة:

" تم استبعادها من الاشتراك في حرب ٦٧ "

- المشير عبدالحكيم عامر — القائد العام (وهو ضمن تشكيل القيادة العليا)
- فريق أ. محمد فوزي — رئيس الأركان العامة

(وتتكوّن القيادة العامة من: مكتب المشير عامر + هيئة الأركان العامة. تتكوّن الأخيرة - (هيئة الأركان العامة) - من: هيئات وأجهزة وإدارات يعمل بها

أكفأ القادة المؤهلين في جميع التخصصات. ويبلغ عدد القادة من رتبة الفريق واللواء فقط ٤٠ قائد، ومن أبرز هؤلاء القادة الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات، ونائبه اللواء أ. ح ممدوح تهامي. وقد استبعدت هيئة الأركان من الاشتراك في حرب ٦٧ من الناحية الفعلية، مع استمرار وظيفتها من الناحية الشكلية الرسمية).

(٣) قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي:

- فريق أ. محمد صدقي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
- فريق أ. جمال عفيفي رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوي

(٤) قيادة القوات البحرية:

- فريق أ. سليمان عزت قائد القوات البحرية

(٥) قيادة الجبهة ومركز القيادة المتقدم:

- فريق أ. عبدالمحسن مرتجي القائد العام لقوات الجبهة وقائد القوات البرية
- اللواء أ. ح. أحمد اسماعيل رئيس الأركان
- اللواء أ. ح. عبدالغني الجمسي رئيس العمليات

(٦) قيادة الجيش الميداني:

- الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني

وتحت قيادته التشكيلات الآتية:

الفرقة الثانية مشاه	لواء أ. ح. سعدي نجيب	قائد الفرقة
الفرقة الثالثة مشاه	لواء أ. ح. عثمان نصار	قائد الفرقة
الفرقة السادسة مشاه	لواء أ. ح. عبدالقادر حسن	قائد الفرقة
الفرقة السابعة مشاه	لواء أ. ح. عبدالعزيز سليمان	قائد الفرقة

(٧) احتياط عام القيادة العليا: " الفرقة الرابعة مدرعة "

- لواء أ. ح. صدقي الغول قائد الفرقة الرابعة مدرعة

(٨) محور شرم الشيخ: " لواء مظلي "

- عميد عبدالمنعم خليل قائد المظلات

(٩) محور قطاع غزة:

- فريق أ. يوسف عجرودي